جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي – تبسة –

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم القانون الخاص

مذكرة مقدّمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: القانون الجنائي والعلوم الجنائية

المراقبة الإلكترونية

في التشريع الجزائري

إعداد الطالبة:

إكرام دلولة ملايم

إشراف الأستاذ:

ربيعة فرحي

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
فهيم بوجوراف	محاضر (ب)	رئيسا
ربيعة فرحي	محاضر (أ)	مشرفا مقررا
عز الدين عثماني	أستـــــاذ	ممتحنـــا

السنة الجامعية: 2024/2023

جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي – تبسة –

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم القانون الخاص

مذكرة مقدّمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: القانون الجنائي والعلوم الجنائية

المراقبة الإلكترونية

في التشريع الجزائري

إعداد الطالبة:

إكرام دلولة ملايم

إشراف الأستاذ:

ربيعة فرحي

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
فهيم بوجوراف	محاضر (ب)	رئيسا
ربيعة فرحي	محاضر (أ)	مشرفا مقررا
عز الدين عثماني	أستـــــاذ	ممتحنـــا

السنة الجامعية: 2024/2023

بسم الله الرحمن الرحيم



الآية 39 – 40، سورة النجم

لا تتحمل الكلية أية مسؤولية عما يرد في هذه المذكرة من آراء

شكر وعرفان

بداية الشكر والحمد لله على فضله العظيم ونعمته

وتوفيقه لي في اختيار هذا العمل وإتمام انجازه.

ولما كان من الواجب على الإنسان أن يذكر

لأصحاب الفضل فضلهم عليه أتوجه بخالص الشكر والتقدير

لأستاذتي الفاضلة الدكتورة فرحي ربيعة

على قبولها الإشراف على هذه المذكرة دعماً وتوجيهاً ونصحاً

فجاراها الله عني خير الجزاء، وحفظها الله لأهلها،

كما أخص بالشكر والتقدير كل أعضاء لجنة المناقشة

الذين تفضلوا وقبلوا مناقشة هذه المذكرة،

وأخص بالذكر كل من ساهم في إنجاز

هذا العمل ومد يد العون والمساعدة.

إهداء

إلى جرح الأمة النازف وأملها الدائم، إلى أرض الأبطال والكرامة

إلى ما عاش فينا قبل أن نعيش فيه إلى قِبلتنا الأولى ومسرى نبينا

الكريم وطننا الثاني فلسطين جمعنا الله في أقصاها فاتحين مهللين مكبرين

وليس ذلك على الله بعسير

لم يكن أن نخطو الخطوات الأولى إلا بعون الله ولا أن نبلغ

المراحل النهائية إلا برعايته، ولا أن نحقق أهدافنا إلا بفضله

والحمد لله الذي وفقنا لإتمام هذه الخطوة في مسيرتي التعليمية.

إلى من أحمل اسمه بكل فخر من دعمني بلا حدود

وعلمني أن الدنيا كفاح، فخري واعتزازي إلى سندي وقوتي

ومهجتي أبي الغالي.

إلى العفيفة صاحبة القلب الطيب، إلى من كان دعاءها سر نجاحي

إلى من فرشت لي ورود النجاح، وسارت على أشواك الحياة

إلى التي لا تميل عزيزتي وصديقتي وحبيبتي أمي الغالية.

إلى من بهم أكبر وعليهم أعتمد ومن بهم أكتسب قوة إلى سندي إخوتي

حمادة وفادي وأخواتي رودينة وشهد

إلى من تنال أكبر شكر لمن كانت سببا في نجاحي إلى من

احتضنني قلبها قبل يديها أختي مروى.

إلى من كانت صديقتي ورفيقة دربي منار.

إلى صديقاتي اللواتي تميزن بالوفاء والعطاء: ليلى، إنصاف، نسرين.

أهديكم ثمرة من ثمرات نجاحي .


مقدمة

ترتبط تحولات مفهوم العدالة والعقوبات عبر العصور بتطور المجتمع وتقدمه الحضاري، فمنذ العصور القديمة كان الانتقام والعقوبات القاسية هي السائدة، إلا أنه مع تقدم المجتمعات وتطور المفاهيم القانونية بدأت الاهتمامات تنتقل نحو تحقيق العدالة، من خلال آليات تتسم بالشمولية والمساواة مع التركيز على الإصلاح والتأهيل، بدلا من التركيز على الانتقام والعقوبات الجسيمة، ومع ظهور مفهوم دولة القانون التي تحكم كل جانب من جوانب الحياة الاجتماعية ومنظمات حقوق الإنسان بدأ يرتفع الوعي بتطبيق العقوبة بشكل عادل ومتوازن، فتم إنشاء مؤسسات عقابية على أساس أنها الحل الأنسب والرادع، لأنها ستسلب الشخص أهم حقوقه وهو حقه في الحرية، وبالتالي عند ارتكابه للجريمة يتم إدانته ووضعه في مؤسسات عقابية بغض النظر عن جريمته، فيجد نفسه محاطا ببيئة مليئة بالعناصر الإجرامية من نفس طبقته أو أكثر خطورة، مما تزداد فيه غريزة الإجرام جراء هذا الاختلاط، مما أدى هذا إلى ازدياد حالات العود، وبالتالي يترتب على اكتظاظ السجون وزيادة النفقات المالية، إضافة إلى الجهود المبذولة لتلبية احتياجات المؤسسات، وضمان استمرارها بشكل فعال، ومع التطور المستمر في مجال التكنولوجيا وتطور التقنيات الحديثة، وخاصة في المجال الجنائي أصبحت هناك فرصة لاستكشاف بدائل جديدة للعقوبات التقليدية في النظام القضائي في إطار عصرنة جهاز العدالة، في تقرير نظام الوضع تحت الرقابة الالكترونية التي تجمع بين الردع وتقييد الحرية كبديل للعقوبة السالبة للحرية.

وقد استوحى العديد من البلدان هذه الآلية بعد الدراسات والتجارب الناجحة، التي تمت في أمريكا وكندا، وكان لها تأثير ايجابي على النظم القانونية في تلك الدول، وقد رأى المشرع الجزائري ضرورة إدراج هذه الآلية في المنظومة العقابية الجزائرية.

يكتسي موضوع الوضع تحت المراقبة الالكترونية أهمية بالغة من الناحية العلمية والعملية، فمن الناحية العملية تظهر أهمية دراسة موضوع المراقبة الالكترونية في أنه من بين الوسائل التي تقلل تكلفة النظام القضائي، وتساعد في إعادة تأهيل الجناة، وتبرز في تبيان تأثير الوضع تحت المراقبة الالكترونية على إجراءات المتابعة القضائية في التشريع الجزائري، أما من الناحية العلمية الدور الذي يلعب تكريس الجهات الحديثة للسياسة الجنائية، وما يقدمه للأنظمة العقابية ككل من مزايا وايجابيات، وتبرز كذلك في أصول التعامل مع هذه الآلية حماية للحقوق والحريات الفردية.

وفيما يخص أسباب اختيار هذا الموضوع نجده راجع لأسباب ذاتية، تتمثل في الرغبة في معرفة مدى نجاعة الوسائل الآلية المستحدثة في إعادة تأهيل وإدماج الجناة، إضافة إلى حداثة الموضوع وارتباطه بالجانب التقني، وتتمثل أيضا في الحاجة للتعرف على الوضع تحت المراقبة الالكترونية وتطور آلياتها وتطبيقها.

كذلك من بين الأسباب الذاتية اللجوء إلى استخدام هذه التكنولوجيا في مراحل الدعوى، وأثناء تنفيذ العقوبة.

أما الأسباب الموضوعية فتتمثل في:

- الجوانب القانونية التي تثيرها استخدام المراقبة الالكترونية في كونه آلية لتنفيذ مخرجات السياسة الجنائية المعاصرة، وأيضا كونه من بين صور العود في العقاب كانت دافعا لدراسة هذا العنوان، حيث أثار ولا يزال يثير العديد من الإشكالات، لذلك اتجه المشرع الجزائري لتبني هذه الآلية في مختلف التعديلات التي مست المنظومة الجزائية.

تنصب جهود هذه الدراسة نحو تحقيق مجموعة من الأهداف نذكر أهمها:

- تسليط الضوء حول نظام المراقبة الالكترونية من جميع جوانبها.
- مقارنة هذا النظام مع الأنظمة المشابهة له.

ومن خلال ما سبق يتضح أن موضوع الدراسة يطرح الإشكال التالي:

كيف عالج المشرع الجزائري نظام المراقبة الالكترونية؟

يتفرع من هذا الإشكال العديد من التساؤلات الفرعية، تتمثل في:

- ما هو المفهوم الدقيق للمراقبة الالكترونية؟ وما هي طبيعتها القانونية؟
- ما هي الضوابط القانونية والإجراءات العملية لتنفيذ المراقبة الالكترونية؟ وفيما تتمثل الآليات التي تتضمن تحقيقها بشكل قانوني؟

للإجابة عن هذا التساؤل تطلب استخدام المنهج التاريخي من خلال التعريج إلى التطور التاريخي للمراقبة الالكترونية، والمنهج الوصفي من خلال التطرق للتعريف والخصائص، كذلك الاستعانة بالمنهج التحليلي للمواد القانونية، خاصة المعدلة حديثا.

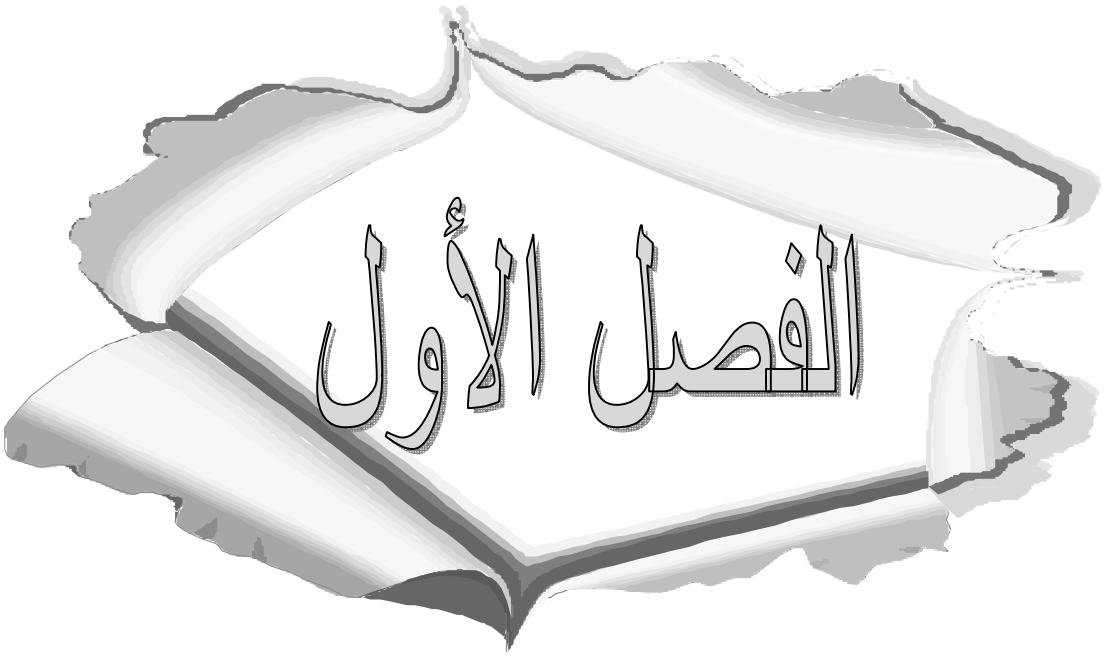
وقد اعتمدنا في هذا الموضوع العديد من أطروحات الدكتوراه كدراسات سابقة نذكر منها:

- أطروحة دكتوراه للباحث بن جدة محسن: تنفيذ العقوبة السالبة للحرية تحت المراقبة الالكترونية في القانون المقارن، تخصص قانون جنائي وعلوم جنائية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، سنة **2022/2021**، اعتمد في دراسته على دراسة ماهية العقوبة السالبة للحرية وآثارها السلبية، ودراسة ذاتية نظام المراقبة الالكترونية، أما في دراستنا قمنا بالتطرق للمراقبة الإلكترونية من جميع جوانبها كإجراء وكعقوبة بديلة في التشريع الجزائري.
- أطروحة دكتوراه للباحث عبد اللطيف بوسري: العقوبة الرضائية وأثرها لترشيد السياسية العقابية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة 1، **2017-2018**، حيث تطرق إلى الرضا بالعقوبة المقيدة لحرية المتهم، أما نحن فاختلفنا عنه بتميز المراقبة الالكترونية عن غيرها من الأنظمة المشابهة لها، والتطرق لها كإجراء في الدعوى.

ولكن قد صادفتنا مجموعة من الصعوبات في إنجاز هذا البحث تتمثل في:

- حداثة الموضوع وندرة المراجع المتخصصة فيه.
- إقرار تعديل رقم 24-06 المعدل والمتمم لقانون العقوبات، الذي أدرج فيه المراقبة الالكترونية كبديل بصفة رسمية للعقوبة السالبة للحرية بعد سيرنا في هذه المذكرة.
- قلة المراجع المتخصصة في التشريع الجزائري، مما أدى إلى اللجوء لمراجع أجنبية.

وقد قمنا بتقسيم موضوع البحث إلى فصلين أساسيين، حيث تطرقنا في الفصل الأول إلى ماهية المراقبة الإلكترونية، أما الفصل الثاني خصصناه لتبيان آليات الوضع تحت المراقبة الإلكترونية.


الفصل الأول

تمهيد

المراقبة الالكترونية نظام يتماشى مع عصرنة العدالة، الذي أقره المشرع كبديل للعقوبة السالبة للحرية، تتم بواسطته تتبع المحكوم عليه باستعمال سوار الكتروني.

تم تصميم هذا النظام بتفاوتات جوهرية تهدف بشكل أساسي للتقليل من سلبيات العقوبة ومنح الأفراد وخاصة الأحداث فرصة لإعادة الاندماج الاجتماعي، وتجنب الميل أكثر لعالم الجريمة.

وقد أقره المشرع الجزائري بموجب القانون رقم **18-01** المعدل والمتمم لقانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي في فصله الرابع، كآلية لضمان تنفيذه التزامات الرقابة القضائية.

وعليه ارتأينا في هذا الفصل مفهوم المراقبة الالكترونية في المبحث الأول وذلك من خلال التطرق إلى تطورها ونشأتها كذلك بالإشارة إلى الجدل القائم نحوها، أما المبحث الثاني تناولنا فيها الطبيعة القانونية للمراقبة الالكترونية وتمييزها عن الأنظمة المشابهة لها.

المبحث الأول: مفهوم المراقبة الإلكترونية

المراقبة الإلكترونية تعد من التقنيات الحديثة والمثيرة للجدل بدلا من السجن الفعلي تتيح هذه التقنية للأفراد المحكوم عليهم البقاء في منازلهم، شريطة امتثالهم لشروط معينة وتقييدات محددة، فتطورت في ظل التشريعات الغربية والعربية **(المطلب الأول)**، حيث أن المراقبة الإلكترونية تقنية تعتمد على الأجهزة الإلكترونية تتابع الدولة من خلالها الأشخاص خارج المؤسسات العقابية **(المطلب الثاني)**، إلا أنها أثارت جدلا فقهيا بسبب تدخلها في حقوق الفرد وخصوصيته **(المطلب الثالث)**.

المطلب الأول: نشأة وتطور المراقبة الالكترونية

بالرغم من تباين التشريعات بين الدول العربية والغربية إلا أن المراقبة الإلكترونية شهدت تطورا ملحوظا منذ ظهورها، هذا التطور أثار اهتمام الباحثين، حيث بدأوا في دراسة هذه التقنية وتحليل تطوراتها وتأثيراتها على التشريعات العربية والغربية، حيث أن هذه التقنية بدأت بالظهور في التشريعات الأمريكية أولا ثم بدأت تنتشر تدريجيا إلى التشريعات الأوروبية، بما في ذلك فرنسا وصولا إلى الدول العربية كالجزائر.

الفرع الأول: في ظل التشريعات الغربية

تناولنا فيه المراقبة الإلكترونية في التشريعات الغربية (أولاً)، والتشريعات العربية (ثانياً).

أولا: المراقبة الإلكترونية في التشريع الأمريكي

ظهر مصطلح المراقبة الإلكترونية كإجراء علاجي لأول مرة في أمريكا سنة **1983**[1] على يد الأخوين **Schwitzgibel** ويرجع لهم الفضل في تحديد مواقع الأفراد وكبداية لتجاربهم استثمرا حياتهما في البحث عن كيفية رصد إشارات جسد الإنسان في مواقع محددة، مما أدى نظام المراقبة إعداد نظام مراقبة لاسلكية يحتوي على علبتين بوزن إجمالي يقدر بكيلوغرام، الأولى معدة للبطاريات والثانية لجهاز الإرسال المتصل بمركز استقبال الإشارة،

[1]– محمد بن حميد المزمومي، "المراقبة الإلكترونية كبديل للعقوبة السالبة للحرية – دراسة في ضوء النظام السعودي والأنظمة المقارنة"، مجلة صوت القانون، المجلد 07، العدد 02، نوفمبر 2020، ص 862.

حيث تم تجربة هذا الجهاز على مجموعة من المحكوم عليهم في بوستن للمستفيدين من نظام الإفراج المشروط في مساحة **400 م**، وتم رصد مكان الإشارات بنجاح وبشكل دقيق[1].

وفي تطورات العصر الحديث للعدالة الجنائية يرجع الفضل في تأسيس وتطوير نظام المراقبة الإلكترونية إلى القاضي الأمريكي **جاك لوف**، على أحداث وقعت في عام **1977** في ولاية نيومكسيكو الأمريكية عندما استمد القاضي فكرته من المسلسل الكرتوني الشهير **الرجل العنكبوت**، حيث كان الشرير قادرا على تحديد موقع البطل بواسطة جهاز في معصمه فقدم القاضي هذه الفكرة لرؤسائه كوسيلة لتعزيز العدالة الجنائية ونجح في إقناع شركة برمجة لتطوير الأجهزة اللازمة، بعد تجارب ناجحة في **1983** تم إدخال السوار الإلكتروني كبديل فعال للسجن وانتقلت هذه التقنية بعدها إلى عدة ولايات أمريكية أخرى وصل إلى **26** ولاية أمريكية[2].

ثانيا: المراقبة الإلكترونية في التشريع الأوروبي

طبق هذا النظام لأول مرة في بريطانيا وقد بلغ عدد المستفيدين منه نحو **60ألف** سجين عام **1989**، كما أنتقل بعدها إلى السويد في **1994** ثم هولندا في **1995**[3] .

وقد أدخل المشرع الفرنسي نظام السوار الإلكتروني إلى النظام العقابي من خلال القانون **97-1159**، حيث خصصت له المواد من **(723 مكرر 7 إلى 723 مكرر14)** من قانون الإجراءات الفرنسي[4].

وفي عام **1990** شكلت لجنة في فرنسا لدراسة تطوير الخدمات العقابية برئاسة السيد **Bonne maison** قدم من خلالها اقتراح تضمن تبني نظام المراقبة الإلكترونية لمواجهة زيادة السجناء ولكن رغم ذلك قوبل بالرفض[5].

---

[1]– رتيبة بن دخان، "الوضع تحت المراقبة الالكترونية – السوار الالكتروني في التشريع الجزائري–" مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، دون دار النشر، دون سنة، المجلد 01، العدد 02، 2018، ص 246.

[2]– رامي متولي القاضي، "نظام المراقبة الالكترونية في القانون الفرنسي والمقارن"، مجلة الشريعة، جامعة الإمارات العربية، المجلد 29، العدد 63، جويلية 2015، ص 07.

[3]– مهداوي محمد الصالح وأسود ياسين، "نظام المراقبة الالكترونية في التشريع الجزائري"، مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، المجلد 05، العدد 03، سنة 2021، ص 09.

[4]– المرجع نفسه، ص 09.

[5]– رامي متولي القاضي، مرجع سابق، ص 272.

إلا أن قانون **6** جانفي **1995** أكد على ضرورة الوقاية من ظاهرة العود، ويجب ألا تقوم السياسة الجنائية على تنفيذ العقوبة السالبة للحرية في المؤسسات العقابية فقط[1].

كما تمت مناقشة موضوع إقرار نظام المراقبة الالكترونية مرة ثانية من خلال الاقتراح الذي تبناه السيناتور **Guycabanel** عبر تقريره المقدم إلى رئيس مجلس الوزراء، فأكد السيناتور رغبته أثناء مناقشته مشروع قانون الحبس الاحتياطي في أن يكون نظام المراقبة الالكترونية فاعلا بديلا عنه قوبل بالرفض وقرر المحاولة مرة ثانية وأقره كأسلوب لتنفيذ العقوبة السالبة للحريات فقبله البرلمان الفرنسي أخيرا كصيغة مستوحاة من الأسلوب السويدي وكرسها من خلال قانون **19** ديسمبر **1997** وبذلك أصبح السوار الالكتروني أسلوبا لتنفيذ العقوبة السالبة للحرية بطريقة أقرب لتقييد الحرية.

إلا أنه قوبل بالرفض عدة مرات، إلى غاية تعديل أحكام هذا النظام وبدأ تطبيقه بشكل تجريبي في أوت **2006** مع توسيع نطاقه خلال السنوات التالية وأصبحت المراقبة الالكترونية بديلا مبتكرا لتنفيذ العقوبات السالبة للحرية خارج السجون في فرنسا، أما في إنجلترا جرت التجربة عام **1994** باعتماد المراقبة الالكترونية كبديل للحبس الاحتياطي لكن عدم احتساب فترة المراقبة الالكترونية ضمن فترة العقوبة المحكوم بها جعل هذا النهج غير مقبول لدى المتهمين، مما أدى في النهاية إلى تخلي انجلترا عن هذا النظام[2].

الفرع الثاني: في ظل التشريعات العربية

تناولنا في هذا الفرع التشريع السعودي (أولاً) كنموذج، والتشريع الجزائري كمحل للدراسة (ثانياً).

أولا: نظام المراقبة الالكترونية في التشريع السعودي

حرصت حكومة المملكة العربية السعودية على مجاراة الدول المتقدمة في مسايرة التشريعات الحديثة، وذلك من خلال وجود مشروع نظام العقوبات البديلة معروض على وزارة العدل وقد تضمن نظام المراقبة الالكترونية والجدير بالذكر أن وزارة الداخلية بالمملكة قد طبقت تجريبيا في **2011** فكرة استخدام السوار الالكتروني عن الحبس قصير المدة، وقد

[1]– رامي متولي القاضي، مرجع سابق، ص 272.

[2]– المرجع نفسه، ص 273.

بوشرت تجربته خارج إصلاحيات السجون على بعض المحكوم عليهم غير الخطيرين وتحديدا في الحالات الإنسانية التي تستدعي مغادرة المحكوم عليه بالسجن لمدة معينة منها زيارة المريض أو حضور مراسم عزاء، بمتابعة عدد من الجهات الأمنية[1].

ثانيا: نظام المراقبة الالكترونية في الجزائر

في سياق عصرنة العدالة خطى المشرع الجزائري خطوة مهمة بتوسيع مجال المراقبة الإلكترونية لتشمل الأشخاص المحكوم عليهم نهائياً من خلال إقرار القانون رقم 01/18 المؤرخ في 2018/01/30، المتمم للقانون 04/05 المتعلق بتنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين، فبموجب هذا القانون تم إدخال نظام تكييف العقوبة لتمكين المحكوم عليهم بقضاء كل العقوبة أو جزء منها خارج المؤسسة العقابية[2]، حيث أعطى صلاحيات لقاضي التحقيق أن يأمر ذوات الاختصاص باتخاذ ترتيبات أو إجراءات خاصة للمراقبة الالكترونية الهدف منها التحقق من مدى التزام المحكوم عليه بالتدابير المذكورة وفقا للقانون المعمول به[3].

ومن الناحية العملية كان أول استخدام لنظام المراقبة الالكترونية بواسطة السوار الالكتروني يوم **2016/12/25** في إطار تطبيق التزامات الرقابة القضائية، حيث أصدر قاضي التحقيق في المحكمة الابتدائية لولاية تيبازة أول أمر بوضع متهم في قضية ضرب بالسلاح الأبيض[4].

يجري التحقيق بشأنها تحت الرقابة بواسطة السوار الالكتروني بدلا من السجن المؤقت، وأفادت الوكالة الرسمية أنه سيتم تعميم استخدام نظام السوار الالكتروني على عموم محاكم البلاد في أوقات لاحقة بشكل تدريجي لأن العمل بنظام الوضع تحت المراقبة الالكترونية جاء كبديل عن الحبس المؤقت الأمر الذي من شأنه تعزيز احترام حقوق الإنسان

---

[1]– محمد بن حميد المزمومي، مرجع سابق، ص 864.

2– بخدة صفيان، أساليب وآليات إعادة إدماج المحبوسين في أحضان المجتمع في ظل القانون 04/05، مجلة الباحث في العلوم القانونية والسياسية، المجلد 04، العدد 01، جوان 2022، ص 71.

[3]– المادة 125 مكرر 4/1 من الأمر رقم 66–155 المؤرخ في 8 جوان 1966، المتضمن قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم.

[4]– محمد بوكماش وأسماء حقاص، "نظم الوضع تحت الرقابة الالكترونية"، مجلة الحقوق والحريات، المجلد 05، العدد 01، 2019، ص 56.

وتدعيم الرقابة القضائية وتوسيع نطاقها وضمان احترام المتهم وتخفيف الضغط عن المؤسسات العقابية

ليس هذا فحسب فقد تم الانطلاق الرسمي لاستعمال السوار الالكتروني كإجراء يندرج في إطار سياسة عصرنة جهاز العدالة واحترام الحريات الفردية وحقوق الإنسان بتاريخ **1** مارس **2018** بمؤسسة إعادة التربية والتأهيل بالبليدة ضمن الزيارة التي قام بها وزير العدل أين تم التطبيق الفعلي له على **أربعة** من المحكوم عليهم نهائيا باعتباره إجراء جديد أدرج بموجب القانون رقم **18-01** المتمم للقانون **05-04** المتضمن تنظيم السجون في إطار إعادة إدماج يشمل كل شخص محكوم عليه بعقوبة لا تتجاوز **3** سنوات لارتكابه جرائم بسيطة أو المحبوسين من لم يتبقى من فترة عقوبتهم أقل من **3** سنوات[1]، واقتناعا من المشرع الجزائري بأهمية نظام المراقبة الالكترونية في السياسة العقابية المعاصرة فإنه أعاد إدراج هذا النظام في الباب السادس تحت عنوان تكييف العقوبة، الفصل الرابع أين ثبت المشرع الجزائري، نظام المراقبة الالكترونية كإجراء يستفيد منه[2]، وفقا لهذا القانون وفي حالة صدور حكم بعقوبة سالبة للحرية لا تتجاوز مدتها **3** سنوات، في هذه الحالة يتم إعطاء الشخص المدان فرصة للبقاء في مجتمعه والالتزام بشروط معينة، وذلك من خلال ارتداء جهاز إلكتروني للمراقبة والامتثال للإجراءات المحددة[3].

كما اعتبر من نفس القانون أن نظام المراقبة الالكترونية هو نظام لتكييف العقوبة السالبة للحرية طويلة الأمد المتمثلة في **3** سنوات، ففي حالة ما إذا نفذ الحكم عليه جزء من عقوبته السالبة للحرية طويلة الأمد ولم يتبقى منها إلا ثلاث **(3)** سنوات أو أقل، جاز له الاستفادة من هذا النظام في إطار تكييف ومراجعة العقوبة مع حالته الجديدة متى توافرت الشروط القانونية اللازمة[4].

---

[1]- محمد بوكماش وأسماء حقاص، مرجع سابق، ص 56-57.

[2]- قانون رقم 18-01 المؤرخ في 12 جمادى الأولى عام 1439هـ الموافق لـ 30 يناير سنة 2018، يتمم القانون رقم 05-04 المؤرخ في 27 ذي الحجة عام 1425هـ الموافق لـ 6 فبراير سنة 2005، والمتضمن قانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين، العدد 05.

[3]- المادة 150 مكرر 01 من قانون تنظيم السجون.

[4]- بن جدة محسن، "تنفيذ العقوبة السالبة للحرية بالوضع تحت المراقبة الالكترونية، -في القانون المقارن-"، أطروحة دكتوراه، تخصص قانون جنائي وعلوم جنائية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة يحي فارس، المدية (الجزائر)، سنة 2021-2022، ص 90،91.

كما يمكن لقاضي تطبيق العقوبات أن يصدر قرار تطبيق الرقابة القضائية بعد موافقة النيابة العامة، وذلك بعد النظر في الظروف والمعايير المتعلقة بالقضية، بالإضافة إلى ذلك يتم أخذ رأي لجنة تطبيق العقوبات بالنسبة للمحبوسين، مما يعكس الالتزام بالمبادئ القانونية وضمان تنفيذ القرارات بشكل عادل ومتوازن[1].

إضافة إلى التعديل الأخير الذي أدرج بصفة رسمية اعتماد المراقبة الإلكترونية عقوبة بديلة، حيث أقر صراحة أن المراقبة الإلكترونية عقوبة بديلة عن طريق إدراجها وإعطاء الجهات القضائية إمكانية استبدال عقوبة الحبس بعقوبة الوضع تحت المراقبة الإلكترونية[2].

المطلب الثاني: تعريف المراقبة الالكترونية وخصائصها

تمثل المراقبة الالكترونية عملية رصد سلوكيات المحكوم عليه خارج السجن أو ما يسمى بالحبس المنزلي أو الحبس في البيت **(الفرع الأول)** إذ لعب هذا النظام دورا هاما في حل مشكلة اكتظاظ السجون وتقليل معدلات العود مع توفير فرصة للمحكومين عليهم لإعادة إدماجهم في المجتمع وهذه من أهم خصائص المراقبة الالكترونية **(الفرع الثاني)**.

الفرع الأول: تعريف المراقبة الالكترونية

تعتبر المراقبة الالكترونية من أهم الوسائل التي تهدف التشريعات التي تبنتها عصرنة العدالة وتطويرها وجعلها تواكب التطور العلمي والتكنولوجي على اعتبار التقنيات الحديثة أسفرت على إمكانية تحديد موقع الأشخاص ومتابعتهم الكترونيا[3].

لذا فإن لنظام المراقبة فائدة واضحة، وهي التجربة الوحيدة التي يأخذ فيها الشخص مسؤولية تنفيذ الحكم القضائي على عاتقه وبرضاه[4].

---

[1]– المادة 150 مكرر 01 من قانون تنظيم السجون.

[2]– المادة 05 مكرر 07 من القانونرقم24–06 المؤرخ في 19 شوال 1445 الموافق ل 28 أفريل 2024 يعدل و يتمم الأمر 66–156 المؤرخ في 18 صفر 1386 الموافق ل 8 جوان 1966 المتضمن قانون العقوبات .

[3]– بهلول مليكة، "الرقابة الالكترونية – آلية لعصرنة قطاع العدالة الجزائية–"، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 06، العدد 01، جوان 2021، ص 410.

[4]– محمد بوكماش، مرجع سابق، ص 52.

أولا: التعريف الاصطلاحي

نتناوله من خلال:

أ- التعريف اللغوي

المراقبة: رقب، يرقب، رقابة و رقبا، راقب فلان أي حرسه ﴿**فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ وَأَنْتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ**﴾ **{المائدة 117}**[1] .

أصل واحد مطرد يدل على معان تدور على معنى حراسة الشيء، وملاحظته وحفظه، والاستيعاب لمراعاة شيء ونحو هذا المعنى هو دلالة اللفظ على الانتظار والترصد، يقال: رقبته وأرقبته وارتقبته أي انتظرته وترصدته[2].

جاءت عبارة الرقابة في العديد من الكتب التي تتحدث عن العلوم القانونية والإدارية والمالية، مما أدى إلى الاختلاف في تعريفها، فهي مجموعة من الإجراءات والعمليات، أو هي أجهزة تقوم بعملية الرقابة[3].

الإلكترونية: الإلكتروني مفرد والجمع إلكترونيات، والإلكترون دقيقة ذات شحنة كهربائية سالبة شحنتها هي الجزء الذي لا يتجزأ من الكهرباء، وعلم الالكترونيات فرع من الفيزياء يتناول الالكترونيات وآثارها وشاع إطلاق اسم العمليات الالكترونية على العمليات التي يقوم بها الجهاز الحساب الآلي، وذلك لأن آلة الحاسب تعتمد على مادة إلكترون، لإجراء أدق العمليات الحساسة وبأسرع وقت[4].

---

[1]- أحمد مختار عمر، "معجم اللغة العربية المعاصرة"، ط1، عالم الكتب، 2008، ص 922.

[2]- منيرة بنت حمود المطلق، "المراقبة الالكترونية، دراسة فقهية تأصيلية تطبيقية"، مجلد كلية الشريعة والقانون بتفهنا الأشراف دقهلية، العدد 25، سنة 2022، الإصدار الثاني، الجزء 3، ص 2214.

[3]- اليازية سلطان الظاهري، الوضع تحت المراقبة الالكترونية في التشريع الإماراتي، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في القانون العام، جامعة الإمارات العربية المتحدة، كلية القانون قسم القانون العام، نوفمبر، 2020، ص 6.

[4]- منيرة بنت حمود المطلق، مرجع سابق، ص 2216.

ب- التعريف الاصطلاحي

المراقبة: هي متابعة الدولة لتصرفات مواطنيها بغية تثمير الحسن، وتقويم السيئ منها بحكم مقتضى ولايتها العامة عليهم، حماية للمصالح العامة والخاصة[1].

الالكترونية: الأصل في تعريف الإلكترون أنه جسم صغير جدا يحمل شحنة سالبة يدور حول نواة الذرة لكن تعرف كلمة إلكترون بحسب ما تضاف إليه، وهنا تمت الإضافة إلى التعاملات بين المؤسسات والأنظمة والأفراد فيقصد بها المعاملة التي تتم باستخدام وسيلة الكترونية[2].

ويمكن تعريفها بأنها جسيم صغير جداً، لا يمكن رؤيته على الإطلاق سواء بالعين المجردة أو باستخدام الأجهزة، وهو الجزء الأساسي المكون للكهرباء[3].

ثانيا: التعريف الفقهي للمراقبة الالكترونية

اهتم الفقه الجنائي بتعريف نظام المراقبة الالكترونية وأولوا له أهمية خاصة، ظهرت من خلال ما سيتم التطرق إليه فيما يلي:

تم تعريف نظام المراقبة الإلكترونية أو ما يسمى بالسوار الإلكتروني أو الحبس في البيت بأنه التزام المحكوم عليه أو المحبوس احتياطياً بالإقامة في منزله أو محل إقامته خلال ساعات محددة، بحيث تتم متابعة الشخص الخاضع للمراقبة الإلكترونية.

كما عرفه الأستاذ عمر سالم: "التزام المحكوم عليه بالإقامة في منزله أو محل إقامته خلال ساعات محددة، حيث يتم متابعته من خلال وضع أداة إرسال على يد المحكوم عليه تشبه ساعة – السوار الإلكتروني- وتسمح لمركز المراقبة في الكمبيوتر المركزي بمعرفة ما إذا كان المحكوم به موجوداً"[4].

---

[1]- منيرة بنت حمود المطلق، مرجع سابق، ص 2215 .

[2]- المرجع نفسه، ص 2216.

3- اليازية سلطان الظاهري، مرجع سابق، ص 7

[4]- بن زكري بن علو مديحة ونصيرة شيبان، تفعيل الوضع تحت المراقبة الإلكترونية للسوار الإلكتروني (دراسة على ضوء القانون 01/18 المعدل والمتمم)، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، مجلد، العدد 12، 2019، ص 388.

وعرفه الدكتور **أحمد سعود** بأنه "استخدام وسائط الكترونية للتأكد من وجود الخاضع لها خلال فترة محددة في المكان والزمان السابق الاتفاق عليهما بين هذا الأخير والسلطة القضائية الآمرة له"[1].

وعرفه جانب من الفقه الجنائي على أنه: "استخدام وسائل الكترونية للتأكد من وجود الخاضع لها خلال فترة محددة في المكان والزمان السابق الاتفاق عليهما، بين هذا الأخير والسلطة القضائية الآمرة بها[2].

كما يعد طريقة حديثة لتنفيذ العقوبة السالبة للحرية قصيرة المدة خارج السجن وذلك بإلزام المحكوم عليه الالتحاق بعمله أو الاستمرار في دراسته، وكذلك الوفاء بمتطلباته الأسرية كافة، ويتم تطبيق هذا النظام من خلال استخدام التكنولوجيا الحديثة حيث تعهد هذه المهمة في مراقبة المحكوم عليه إلى جهاز إرسال يوضع على يد المحكوم عليه يمكن المؤسسة العقابية من التأكد من تنفيذ العقوبة[3].

كما عرفه الدكتور **عمر سالم** إلزام المحكوم عليه بالإقامة في منزله خلال ساعات محددة ويتم متابعة ذلك عن طريق أداة إرسال في معصم المحكوم عليه تسمح لمركز المراقبة بمعرفة ما إذا كان المحكوم عليه موجودا في المكان والزمان المحددين بواسطة الجهة القائمة على التنفيذ أولا[4].

كما عرفها جانب آخر أنها عبارة عن تدبير قضائي من تدابير الرقابة القضائية خلال مرحلة التحقيق، وذلك باستخدام وسائل الكترونية بغية التأكد من تواجد الشخص الخاضع للمراقبة خلال فترات محددة في المكان والزمان المخصص أو المعين من قبل السلطة القضائية، قد تكون من قبل قاضي تحقيق أو المحكمة،

---

[1]– بن جدة محسن، مرجع سابق، ص 92.

[2]– صياد كريم، تكريس "نظام المراقبة الالكترونية للسجين في التشريع العقابي الجزائري"، مجلة معارف، المجلد 14، العدد 01، جوان 2019، ص 124.

[3]– بلعرابي عبد الكريم وعبد العالي بشير، "نظام المراقبة الالكترونية نحو سياسة جنائية جديدة"، مجلة القانون و المجتمع، المجلد 05، العدد02، ص 06.

[4]– عمر سالم، "المراقبة الالكترونية طريقة حديثة لتنفيذ العقوبة السالبة للحرية خارج السجن"، ط2، دار النهضة العربية، القاهرة، دون سنة، ص 9.

كما يقصد به ترك المحكوم عليه بعقوبة سالبة للحرية طليقا في الوسط الحر، مع إخضاعه للعديد من الالتزامات ومراقبته الكترونيا عن بعد[1].

ثالثا: التعريف التشريعي للمراقبة الإلكترونية:

بالرجوع إلى النصوص القانونية المنظمة لإجراء المراقبة الالكترونية لقانون الإجراءات الجزائية الفرنسية، والذي نص على تنفيذها كبديل للحبس المؤقت في إطار الرقابة القضائية بتحديد الإقامة كما ورد في قانون العقوبات الفرنسي إمكانية إخضاع المجرمين الخطيرين والذين يعانون من اضطرابات نفسية عند الإفراج عنهم للوضع تحت المراقبة الالكترونية في نهاية العقوبة لمرحلة وسطى بين سلب الحرية داخل المؤسسة العقابية والإفراج النهائي وكذلك كبديل للعقوبة السالبة للحرية[2].

وبالتالي نجد أغلب التشريعات المعاصرة أخذت بنظام الوضع تحت المراقبة الالكترونية بالسوار الالكتروني، وتنوعت آليات تنفيذه غير أن هذه القوانين العقابية والنصوص العقابية الخاصة أو الإجرائية تركز اهتمامها وبصورة أساسية على شرح كيفيات تطبيق النظام وشروطه وإجراءاته دون التطرق لتقديم مفهوم أو تعريف خاص به

إلا أن المشرع الجزائري أكد في قانون تنظيم السجون أنه عبارة عن إجراء يسمح بقضاء المحكوم عليه كل العقوبة أو جزء منها خارج المؤسسة العقابية تحت نظام يسمح لهم بمتابعته[3] .

كما أكد عليها في قانون العقوبات أنها تتمثل في حمل الشخص المحكوم عليه نهائيا، طيلة مدة العقوبة المحكوم بها عليه، سوارا الكترونيا يسمح بمعرفة تواجده في المكان الذي يحدده قاضي تطبيق العقوبات والذي يتعين عليه عدم مغادرته إلا بترخيص منه[4].

---

[1]– بوشربي مريم وعبابسة نسمة، "المراقبة الالكترونية كأسلوب حديث للمعاملة العقابية في ظل القانون 18-01 المعدل لقانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج للمحبوسين"، مجلة دائرة البحوث، والدراسات القانونية والسياسية، مخبر الدراسات والنظم السياسية، العدد 06، 2019، ص 196.

[2]– المرجع نفسه، ص 196.

[3]– فريد روابح، "السوار الالكتروني مراقبة الكترونية بديلة عن عقوبة الحبس"، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد 04، العدد 02، جوان 2019، ص 225.

[4]– المادة 5 مكرر 4/7، قانون العقوبات.

وبعد استعراض التعريف الفقهي والتشريعي يمكن تعريفها بأنها إلزام المحكوم عليه بالإقامة في مكان سكنه أو محل إقامته خلال أوقات محددة، ويتم التأكد من ذلك من خلال متابعته عن طريق وضع جهاز إرسال على يده، يسمح لمركز المراقبة من معرفة ما إذا كان المحكوم عليه موجودا أم لا في المكان والزمان المحددين من قبل الجهة القائمة على التنفيذ، حيث يعطي الكمبيوتر نتائج عن هذه الاتصالات[1]، وبالتالي فهي طريقة حديثة لتنفيذ بعض العقوبات السالبة للحرية بهدف درء الآثار السلبية لعقوبة الحبس قصيرة المدة[2].

الفرع الثاني: خصائص المراقبة الالكترونية

بالاستناد إلى التعاريف السالفة الذكر يتمتع نظام المراقبة الالكترونية بعدة خصائص يمكن تلخيصها كالآتي:

أولا: ارتباط نظام المراقبة الالكترونية بمبادئ العدالة الجنائية

أ- خضوع نظام المراقبة الالكترونية لمبدأ الشرعية

بالرجوع إلى قانون العقوبات الجزائري نجد أنه أكد على ضرورة وجود نص قانوني يقرر خلالها جملة العقوبات السالبة للحرية[3]، فالمشرع هو الوحيد المؤهل لتحديد العقوبة من حيث طبيعتها وحجمها ويجسد ذلك في نص تشريعي يحدد لكل فعل يشكل جريمة العقوبة المناسبة بتلك الجريمة[4] وعليه فإن نظام المراقبة لا يقرر إلا بموجب نص قانوني يحدد كيفية تطبيقه وشروطه والحالات التي يفرض فيها، فالشرعية لا تشتمل شرعية التجريم فقط ولكنها تشمل كذلك شرعية العقوبة[5].

ب- خضوع نظام المراقبة الالكترونية لمبدأ الشخصي

مما لاشك فيه أنه بالرجوع إلى قانون العقوبات نجده يؤكد على شخصية العقوبة الذي يقتضي بأن الجزاء الجنائي لا يناله إلا الشخص المحكوم عليه بسبب ارتكابه جريمة أو

---

[1]- محمد بن حميد المزمومي، مرجع سابق، ص 862.

2 - أحمد سعود، المراقبة الإلكترونية كبديل للعقوبة السالبة للحرية قصيرة المدة، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 09، العدد 03، ديسمبر، ص 680.

[3]- المادة 1 من قانون العقوبات المعدل والمتمم.

[4]- بن جدة محسن، مرجع سابق، ص 20.

[5]- بلعرابي عبد الكريم، مرجع سابق، ص 8.

مساهمته فيها، ولا يتقيد هذا النظام إلا على من ثبتت مسؤوليته الجنائية اتجاه الفعل الإجرامي[1].

ثانيا: نظام المراقبة الالكترونية ذو طابع رضائي

الرضائية جوهر نظام الوضع تحت المراقبة الإلكترونية، فهي الأساس الفلسفي والدعامة القانونية التي ترتكز عليه العقوبة في تهذيب وتقديم سلوك المحكوم عليه، ويقترن هذا النظام وجوداً وعدماً بموافقة المحكوم عليه[2].

ثالثا: التقليل من إمكانية العودة للإجرام

كما ذهب الفقيه كراماتيكا Gramatika أن المجرم هو شخص مصاب بعلة عدم التكيف الاجتماعي، لذا وجب على المجتمع أن يساعده في الرجوع للتعايش معه، وهو ما يمكن أن يتحقق عن طريق نظام الوضع تحت المراقبة الإلكترونية ، والذي غاياته احتفاظ المحكوم عليه بقدراته وتمكينه من كسب رزقه والعيش بصورة طبيعية مع كامل أفراد المجتمع، ذلك أن تجنيب المذنبين الذين لا تنطوي شخصيتهم على خطورة إجرامية كبيرة على المجتمع مساوئ السجون، والاختلاط بمحترفي الإجرام، بحيث إفادة الجاني بعقوبة الوضع تحت المراقبة الإلكترونية تساعده على الاندماج تلقائياً في المجتمع، مما يشعره بمسؤوليته الاجتماعية وأهميته كفرد من أفراده، كما أن بقاء المحكوم عليه على صلة بمجتمعه وخاصة أسرته يشعره بمعنى الحرية التي كانت معرضة للإهدار في ما لو تم حبسه، وبالتالي يبتعد عن الجريمة إطلاقاً، كما أنها تساهم في بقاء رب الأسرة قريبا من أسرته متصلاً بها، مما يجنبها التفكك وانحراف أفرادها[3].

---

[1]– بن جدة محسن، مرجع سابق، ص 22.

2– بن تيلة سعيد، العقوبات البديلة الرضائية في القانون الجزائري الوضع تحت المراقبة الإلكترونية أنموذجاً، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 15، العدد 04، 2022، ص 315.

[3]– كريمة بعتاش، ترشيد برامج إعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين في ظل القانون 01/18، المعدل والمتمم لقانون تنظيم السجون الجزائري – الوضع تحت المراقبة الإلكترونية نموذجاً – مجلة الشريعة والاقتصاد، المجلد 10، العدد 01، 2021م، ص 185.

رابعا: التقليل من النفقات المالية

أن تكلفة نظام المراقبة الالكترونية أقل من تكلفة الوضع في مؤسسة عقابية فمجتمع السجن مكلف ماليا وبالرجوع إلى السيد **Georges Othily** في تقريره يشير إلى التكلفة اليومية للسجين، مثلا في فرنسا تبلغ من **300-400** فرنك فرنسي، في حين قدرت التكلفة اليومية للموضوع تحت المراقبة الالكترونية بقرابة **80-120** فرنك، وهو الدليل على أن نظام المراقبة الالكترونية يوفر العديد من النفقات مقارنة بالمصاريف التي كانت تصرف في ظل النظام العقابي التقليدي[1].

خامسا: خضوع نظام المراقبة الخاصة للتفريد

إن الجرائم تتفاوت جسامتها كما تختلف ظروف ارتكابها فضلا عن تباين الخطورة الإجرامية بتباين الأشخاص كأن يرتكب شخصان جريمة واحدة ولكن العقوبة تتفاوت بينهما، ويكون التفريد تشريعيا حين يراعي المشرع في إنشاءه للعقوبة تدرجها بحسب ظروف كل مجرم فيفرض على القاضي تطبيق نص معين عقوبته أشد وأخف من العقوبة العادية المقررة لنفس الفعل إذا وقع في ظروف معينة أو من جناة محددين ليجعل العقوبة متناسبة وملائمة مع جسامة الجريمة وما تشكله من خطر أو ضرر بالضحية[2].

المطلب الثالث: الجدل الفقهي حول نظام المراقبة الالكترونية

يبرز نظام المراقبة الالكترونية كإحدى الأدوات التي تتسم بتطورات تكنولوجية جدلا واسعا، ففي حين يرون البعض فيها وسيلة فعالة لتعزيز الأمن ومكافحة الجريمة وضمان التزام بالقوانين والسياسات **(الفرع الأول)** ويعتبرها آخرون انتهاكا للخصوصية الفردية وتهديدا للحريات الشخصية **(الفرع الثاني)**.

[1]- بلعرابي عبد الكريم، مرجع سابق، ص 9 .

[2]- بن جدة محسن، مرجع سابق، ص 23.

الفرع الأول: مؤيدي نظام المراقبة الالكترونية

تبنى الرأي المؤيد بعض الحجج ندرجها كما يلي:

أولا: المساعدة على حسن سير المؤسسات العقابية

يؤكد أنصار الاتجاه المؤيد العمل بنظام الوضع تحت المراقبة الالكترونية بكل صوره القانونية الممكنة، وهذا نظرا للفائدة المعتبرة التي يعود بها على المؤسسات العقابية في الدولة، لاسيما من حيث مواجهة ظاهرة الاكتظاظ والتقليل من الإنفاق العام .

أ- مواجهة ظاهرة الاكتظاظ:

غالبية الدول تعاني من ازدياد عدد المحكوم عليهم بحد التقليل من اكتظاظ السجون: يتجاوز الطاقة الاستيعابية للمؤسسات العقابية، تؤدي إلى عجز القائمين على المؤسسات العقابية من تحقيق أغراض العقوبة المتمثلة في إصلاح السجناء وإعادة تأهيلهم للانخراط في المجتمع من جديد، فكثرة الأحكام الصادرة في الحكم بعقوبات سالبة للحرية أدت إلى اكتظاظ السجون، وعليه لو تم تطبيق الوضع تحت المراقبة الإلكترونية ينخفض عدد المحكوم عليهم ومن ثم يقل الضغط على المؤسسات العقابية، بالإضافة إلى منع اختلاط المسجونين ذوي الجرم البسيط بالمساجين المدانين بعقوبات أخرى طويلة المدة مثل الجنايات[1].

ب- التقليل من الإنفاق العام: يعتبر نظام المراقبة الإلكترونية أقل تكلفة من الناحية الاقتصادية بالنظر إلى النفقات والتكاليف الباهظة التي تتحملها الدولة للإنفاق على المؤسسات العقابية من تغذية المسجونين ومشربهم وعلاجهم، كما يعتبر نظام المراقبة الإلكترونية من أهم نتائج تطور مفهوم العقوبة التي أصبح لها بعداً إنسانياً[2].

[1]- أحمد هياجتة ومها الزرعوني، المراقبة الالكترونية كبديل لعقوبة الحبس قصير المدة في التشريع الإماراتي "دراسة مقارنة"، مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية، المجلد 20، العدد 3، سبتمبر، 2023، ص 455.

[2]- بن موسى وردة، تنفيذ العقوبة تحت نظام المراقبة الإلكترونية في ظل التشريع الجزائري، مجلة صوت القانون، المجلد 07، العدد 03، 2021، ص 1073.

ثانيا: حماية المعني والحفاظ على حقوقه الأساسية

أ- **تكريس قرينة البراءة:** يتم الربط بين الوضع تحت المراقبة الالكترونية وحماية قرينة البراءة، في حالة إعمالها على المتهم[1] كضمان لتطبيق تدابير الرقابة القضائية، فقرينة البراءة التي نجد أساسها في أغلب اتفاقيات حقوق الإنسان والدساتير الوطنية والقوانين الداخلية، تعد أهم الحقوق المتصلة بالمتهم أثناء فترة التحقيق القضائي، وهي أمر يقيني لا يمكن التحدث عن نقضه إلا بدليل قطعي.

فأصبح من الممكن وضع المتهم رهن الرقابة القضائية ومتابعته عن بعد باستعمال الأجهزة الالكترونية، وفي حالة خرقه لهذه المراقبة يتحمل استبدالها بالحبس المؤقت كإجراء احتياطي، الأمر الذي يضمن الموازنة بين الحفاظ على قرينة البراءة من جهة ومتابعة المتهم من جهة أخرى، الذي في حال استفادته من انتفاء الدعوى أو البراءة يكون قد تحمل أخف الأضرار بغض النظر عن مدى تعويضه عن وضعه تحت المراقبة الالكترونية[2].

ب- **الوقاية من العود:** دفع بعض الفقه إلى اعتبار المراقبة الإلكترونية من أفضل الوسائل لمكافحة العود، وهي النتيجة التي أكد عليها أيضا ريتشارد تيليت، مدير عام السجون "أن هدفنا هو خفض معدلات تكرار والعودة إلى الجرائم بشكل بنّاء"، وفي الوقت نفسه حماية الناس، وهذا ما تسمح به المراقبة الإلكترونية، ولا شك أن خفض معدلات العود يساهم حتماً في التقليل من معضلة اكتظاظ السجون التي تعد من العراقيل الأساسية لنجاح العملية العقابية[3].

ج- **الاحتفاظ بالحياة العادية:** يرى أنصار الاتجاه المؤيد أن تمكين الشخص الموضوع تحت المراقبة الالكترونية من الحفاظ على حياته العادية يعد أهم المبررات ذات الصلة، ويشمل ذلك الحفاظ على الحياة العادية نجد التمتع بالحرية المقيدة التي تعد أفضل من الحبس وممارسة العمل والدراسة والحفاظ على المكانة الاجتماعية[4].

---

[1]- فؤاد جحيش، مرجع سابق، ص 118.

[2]- المرجع نفسه، ص 119.

3- كريمة محروق، دور السياسة العقابية الحديثة في إعادة تأهيل المحكوم عليهم "السوار الإلكتروني نموذجاً"، مجلة صوت القانون، المجلد 07، العدد 01، ماي 2020، ص 547.

[4]- فؤاد جحيش، مرجع سابق، ص 120.

الفرع الثاني: معارضي الوضع تحت نظام المراقبة الالكترونية

كأي نظام عقابي آخر لا يخلو من الوضع تحت الرقابة الالكترونية من الايجابيات، كما لا يخلو أيضا من السلبيات، فهناك من اعتقد أن النظام يشكل تدخلا غير مناسب مع خصوصية الحياة الخاصة.

أ: التحفظات في مجال اعتبارها كبديل عن الحبس أو العقوبة

يرى البعض أن المراقبة الالكترونية أو السجن بالبيت لا تمثل سلبا للحرية ومن ثم تجسد صورة العقوبة الجازرة والتي تحقق الألم والحرمان ومن جانب آخر ينظر إلى عواقب ومخاطر هرب الشخص المراقب الكترونيا قبل المحاكمة، أو أن يكرر ارتكاب جرائم أخرى، وقد تم الرد عن تلك المخاوف أن الحد أو منع المخاطر الإجرامية غير واردة في السياسة الجزائية، إذ أن الوارد هو التقليل من الجرائم وليس منعها، فكما هو الحال فإن الاعتقال لا يمنع تكرار الجرائم بل على العكس من ذلك[1].

ب: المساس بحرمة الحياة الخاصة

ذهب أنصار هذا الاتجاه إلى القول بأن المراقبة الإلكترونية تعتبر مخاطرة على الحرية الفردية، وحجتهم في ذلك أن هناك مشكلة ملائمة بين مكان تنفيذه في المنزل وبين مبدأ عدم الاعتداء على حرية المنازل، واحترام الحرية، وأضاف المعارضون مشكلة أخرى تتمثل في حرية التصرف بالجسد والحق في الكرامة والحرية الشخصية، كما أكدوا أن المحكوم عليه لا يتمتع بحرية مطلقة في وسط عائلته بل يتمتع بحرية مزيفة، فهو مجبر على أن يرتدي سوارا إلكترونياً أمام أفراد عائلته، ولذلك يرى كثيرون أنه من الصعب الاعتماد على إرادة تستطيع السيطرة على كل هذه المغريات[2].

---

[1]– عرشوش سفيان، "المراقبة الالكترونية كبديل عن الجزاءات السالبة للحرية"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 04، العدد 20، جوان 2017، ص 457.

[2]– رفيق زاوي، عصرنة قطاع العدالة في الجزائر – المراقبة الإلكترونية كبديل عن العقوبة السالبة للحرية أنموذجاً– مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد 07، العدد 03، سبتمبر 2023، ص 1009.

ثالثا: حرية افتراضية بآثار جانبية

يبدو للوهلة الأولى أن التخلص من الوضع في المؤسسة العقابية كمتهم أو كمدان في حد ذاته يعد تحقيقا للحرية التي يصبوا إليها المعني، إلا أنه بالتعمق في دراستها نجدها حرية مزيفة بطابع نسبي قد تؤدي إلى آثار سلبية، فالعيش في الوسط المفتوح مع الأهل والأحباب يؤدي بالشخص إلى نسيان أنه رهن المراقبة الالكترونية وبمجرد تذكيره آليا أو ماديا أنه مراقبه الكترونيا يتولد لديه نوع من الإحباط النفسي، ما يؤدي إلى البحث عن الحرية الكاملة التي لا يمكن تحقيقها إلا بكسر شروط المراقبة وعليه خيانة الثقة الموضوعة فيه قضائيا[1].

رابعا: المساس بمبدأ المساواة

يعتبر مبدأ المساواة مبدءاً عالميا ودستورياً، حيث يرى البعض أو الوضع تحت المراقبة الإلكترونية بالسوار الإلكتروني يخل بمبدأ المساواة بين الأفراد في الحقوق أمام القانون، ذلك أن الفرد الذي لا يملك مقومات الخضوع لنظام المراقبة الإلكترونية لا يستفيد منها كبديل عن تنفيذ العقوبة السالبة للحرية، لأن القانون اشترطه، لذا لا يمكن المساس بوحدة العقوبة باعتبارها عنصراً من عناصر مبدأ المساواة[2].

الفرع الثالث: موقف المشرع الجزائري

بالرغم من انقسام الفقه بين عدة اتجاهات وجهود بعض الدول التي تسعى إلى تطبيق نظام المراقبة الالكترونية بواسطة السوار الالكتروني في تشريعاتها، فإن المشرع الجزائري وعلى المستوى العربي قد قرر تطبيق المراقبة الالكترونية مند سنة **2015** كإجراء في مرحلة التحقيق القضائي، وذلك في إطار عصرنة العدالة لأن هذه الخطوة كان من ورائها عدة أسباب منها اكتظاظ السجون في إطار سياسة شاملة للبدائل في السياسة العقابية بدل الابتعاد على العقوبة المقيدة للحريات والغرامة التقليدية، كما ان استعمال هذه التقنية يتوقع منها تقليص مصاريف التكفل بالمحبوسين وتسهيل إدماجهم الاجتماعي فضلا عن تقليص

[1]– فؤاد جحيش، مرجع سابق، ص 116، 117.

[2]– ويزة بلعسلي، الوضع تحت نظام المراقبة الالكترونية باستعمال السوار الإلكتروني (آليات ترشيد السياسة العقابية المغامرة)، مجلة مخبر الحقوق والحريات في الأنظمة المقارنة، المجلد 06، العدد 01، 2018، ص 19.

الاكتظاظ أيضا داخل المؤسسات العقابية التي تحتج منه معظم المؤسسات العقابية في البلاد[1] .

كذلك عقوبة بديلة في قانون العقوبات وأيضا كإجراء لتكييف العقوبة في قانون تنظيم السجون.

[1]– صورية بورباية وعبد الحليم موساوي، "السوار الالكتروني بديل العقوبة السالبة للحرية في التشريع الجزائري والتشريع المقارن"، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد 06، العدد 01، سنة 2022، ص 1321، 1322.

المبحث الثاني: الطبيعة القانونية لنظام المراقبة الالكترونية وتمييزها عن الأنظمة المشابهة لها

المطلب الأول: الآراء الفقهية حول الطبقية القانونية لنظام المراقبة الالكترونية

لكل نظام طبيعة قانونية خاصة به والمراقبة الإلكترونية كغيرها من الأنظمة لها طابع قانوني، لكن نشأت آراء فقهية متباينة حول طبيعتها القانونية، منها من اعتبرها إجراء احترازي أو استثنائي **(الفرع الأول)** بينما ينظر إليها من قبل جانب آخر كعقوبة جنائية **(الفرع الثاني)**، ومن وجهة نظر أخرى تؤكد على أنها تتغير وفق مرحلة إجرائية **(الفرع الثالث)**.

الفرع الأول: المراقبة الالكترونية إجراء احترازي واستثنائي

يظهر من خلال مختلف المفاهيم السابقة لنظام المراقبة الالكترونية أنه يحمل في طياته صفات التدابير الاحترازية والاستثنائية التي يلجأ إليها القاضي المختص في حالات معينة

أولا: الطابع الاحترازي

هناك من ينظر إلى المراقبة الإلكترونية عكس ذلك على أنها تدبير احترازي لمنع ارتكاب الجريمة ومنع العودة إليها، وعليه فإن المراقبة الإلكترونية حسب هذا الرأي تتمثل في منع العودة إلى الجريمة وتحديد الخطورة الإجرامية للجاني وإعادة إدماجه في المجتمع، وبالتالي فإن المراقبة الإلكترونية من خلال هذا الاتجاه هي تدبير احترازي، ومنطلقهم في ذلك ضرورة تكريس التكنولوجيا في مجال العدالة الجزائية، من أجل وقاية المجتمع من شرور الإجرام وحمايته بكل الوسائل لا طالما وجدت إمكانية كشف الجريمة والتصدي لها[1].

ويشكل هذا النوع من الإجرام نسبة كبيرة من بين الجرائم المرتكبة، ولهذا كان لزاما على الدول إيجاد حلول لهذه المشكلة، ومن بين هذه الحلول الوضع تحت المراقبة الالكترونية، حيث اعتبرته معظم التشريعات بديلا عن العقوبة السالبة للحرية قصيرة المدة،

1 – قتال جمال، الوضع تحت المراقبة الإلكترونية وفقاً لمقتضيات القانون رقم 18-01، المتضمن قانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين، مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 04، العدد 01، 2020، ص 341.

ذلك لأن المراقبة الالكترونية تساهم في الحد من ازدحام السجون لاسيما في حالات الحبس المؤقت والعقوبات قصيرة المدة، كما أن هذه التقنية تسهل على القائمين على مرفق العدالة الجنائية عملهم وتفتح المجال أمام الأجهزة العقابية لتطبيق برامج الإصلاح والتأهيل على نحو أفضل[1].

ثانيا: الطابع الاستثنائي

اعتمده المشرع الجزائري بدوره تدعيما للطابع الاستثنائي للحبس المؤقت وتعزيزا للحقوق والحريات لاسيما قرينة البراءة، ويعد نظاما يخضع للسلطة التقديرية لقاضي التحقيق شأنه شأن الحبس المؤقت، الهدف منه تقييد حرية المتهم ومنعه من ممارسة بعض التصرفات على سبيل الاحتياط، فيكون إجراء لتحسيس المتهم بالجرم الذي ارتكبه دون تقييده كاملا[2].

الفرع الثاني: المراقبة الالكترونية عقوبة جنائية

المراقبة الالكترونية عقاب جنائي محض، ولا يحمل صفة التدابير الاحترازية، حيث أنها تنطوي على معنى العقوبة من خلال ما تحمله من ردع وإيلام وإكراه، ويتفق هذا الرأي على ما سار عليه مجلس الشيوخ الفرنسي بأن نظام المراقبة الالكترونية إجراء مقيد لحرية الإنسان في التنقل، فضلا عما يسببه من اضطرابات في الحياة الأسرية[3].

فوفقا للتشريع الجزائري المتعلق بتنظيم السجون وإعادة الإدماج للمحبوسين يطبق نظام المراقبة الالكترونية بحمل المحكوم عليه السوار الالكتروني بواسطة إجراءات عقابية بكل ما تتضمنه من إجراءات ردع وإيلام فيظهر هذا النظام من حيث هذه التقنيات المستخدمة أنه نظام عقابي بشكل مبتكر ويحقق أغراضها لاسيما الردع والتأهيل بما في ذلك

---

[1] – خليفي سمير، "المراقبة الالكترونية باستعمال السوار الالكتروني "عقوبة خارج أسوار المؤسسة العقابية""، المجلة المتوسطية للقانون والاقتصاد، المجلد 07،العدد 02، السنة 2022، ص 75.

[2] – المرجع نفسه، ص 75.

[3] – صريفان مصطفى رشيد وحسين عباس حميد، "نظام المراقبة الالكترونية كبديل للعقوبات السالبة للحرية"، مجلة كلية القانون للعلوم السياسية، المجلد 11، العدد 41، سنة 2022، ص 242.

منح السلطة التقديرية للقاضي بإلزامه بمكان معين[1] بالإضافة للتعديل الأخير قد اعتبره عقوبة كاملة تحمل الطابع البديل.

الفرع الثالث: المراقبة الالكترونية حسب المرحلة الإجرائية

يعد تحديد نظام المراقبة الإلكترونية وفق المرحلة الإجرائية وسيلة مستحدثة، حيث قرر أن الطبيعة القانونية لنظام المراقبة الإلكترونية تعتمد على المرحلة الإجرائية من الدعوة الجنائية التي يطبق فيها السوار الإلكتروني، حيث تختلف الطبيعة القانونية لنظام المراقبة الإلكترونية إذا طلقت على الخاضع لها قبل صدور الحكم، عنها إذا طُبقت على المحكوم عليه بعد صدور الحكم، فإذا طبقت على الشخص قبل صدور الحكم تعتبر من قبيل التدابير الاحترازية، أما إذا طبقت بعد صدور الحكم تعتبر من قبيل العقوبة الجنائية، لأنها تنطوي على تقييد الحرية، ولكن هذا النوع من العقوبة يحمل الطابع التهذيبي، وبشكل عام يعتبر أنصار هذا الاتجاه أن المراقبة الإلكترونية ذات طبيعة مزدوجة وفقاً للمرحلة التي يُطبق فيها[2].

الفرع الرابع: المراقبة الالكترونية وسيلة مستحدثة للتقييد العقابي

اعتبر مشروع نظام العقوبات البديلة السعودي المراقبة الالكترونية بمثابة وسيلة مستحدثة لتنفيذ العقوبات السالبة للحرية، وهذا واضح من خلال نصوص هذا المشروع، حيث اعتبر في المادة الأولى أن العقوبات البديلة ومن بينها المراقبة الإلكترونية **(السوار الالكتروني)** هي أعمال وتدابير بديلة لعقوبة الجلد أو السجن الذي لا تتجاوز مدته ثلاث سنوات، والتي تخضع لسلطة القضاء التقديرية، ويكون من شأنها تحقيق المصلحة المرجوة من العقاب وضمان حق المجني عليه وحقوق المجتمع.

كما نصت المادة الثامنة عشر من المشروع صراحة على اعتبار المراقبة الالكترونية عقوبة، حيث جاء نصها كالآتي: اعتمد تقييد حرية المحكوم عليه خارج السجن في نطاق مكاني محدود مناسب يجوز للقاضي الأمر باتخاذ التدابير المناسبة، مثل وضع القيد الالكتروني في معصمه، أو إلزامه بالحضور أما الشرطة أو غيرها في ساحة محددة، ويجب

---

[1]– المادة 150 مكرر من قانون تنظيم السجون.

[2]– راشد حمد البلوشي، نظام المراقبة الالكترونية بواسطة السوار الإلكتروني كبديل للعقوبات السالبة للحرية: دراسة مقارنة، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، المجلد 10، العدد 4، سبتمبر 2022، ص 252

أن يتضمن الأمر بإيقاع هذه العقوبة تحديد الجهة التي يحضر أمامها وساعة الحضور من عدمه[1].

وفي الأخير فإن الرأي المرجح هو الرأي الذي يرى المراقبة الالكترونية كوسيلة مستحدثة للتنفيذ العقابي، ونرى جواز اعتبار المراقبة الالكترونية كإجراء بديل عن العقوبات السالبة للحرية قصيرة المدة، سواء أكانت في المرحلة السابقة على الحكم الجنائي كبديل للعقوبات السالبة للحرية قصيرة المدة.

ولا يعني هذا الرأي عن جواز الاستفادة من مثل هذه التقنيات الحديثة في منع وقوع الجريمة من خلال تزويد رجال الضبطية القضائية بأجهزة تمكنهم من متابعة ومراقبة ورصد أماكن الأشخاص الخطيرين والمفرج عنهم بالشكل الذي يسمح بمنعهم من ارتكاب جرائم أخرى[2].

المطلب الثاني: تمييز المراقبة الالكترونية عن الأنظمة المشابهة لها

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى تمييز نظام المراقبة الالكترونية عن الأنظمة المشابهة لها من خلال دراسة التشريعات القانونية المتعلقة بنظام الإفراج المشروط **(الفرع الأول)** ونظام الرقابة القضائية **(الفرع الثاني)** ونظام العمل للنفع العام **(الفرع الثالث)** ونظام إيقاف التنفيذ **(الفرع الرابع)** وبالتالي سيتم التركيز على الاختلافات والتشابهات بينها في السياق القانوني.

الفرع الأول: نظام المراقبة الالكترونية ونظام الإفراج المشروط

الإفراج المشروط هو أحد أساليب المعاملة العقابية، بمقتضاه يفرج عن المحكوم عليه بعقوبة سالبة للحرية قبل انقضاء مدتها لفترة معينة للتأكد من حسن سلوكه وإستقامته فإذا انقضت تلك المدة دون أن يخل المفرج عنه بشروط الإفراج صار هذا الإفراج نهائيا، أما إذا ثبت خروجه على تلك الشروط أعيد من أفرج عنه مرة أخرى للمؤسسة العقابية لاستكمال مدة العقوبة السالبة للحرية[3].

---

[1]– محمد بن حميد المزمومي، مرجع سابق، ص 865، 866.

[2]– رامي متولي القاضي، مرجع سابق، ص 293.

[3]– عبد الرحمان خلفي، "العقوبات البديلة (دراسة فقهية تحليلية تأصيلية مقارنة)"، دار النشر المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، ط1، 2015م، ص 119، 120.

أما الوضع تحت نظام المراقبة الالكترونية إلزام المحكوم عليه بالإقامة في منزله أو محل إقامته خلال ساعات محددة وتتم مراقبته بوضع أداة إرسال تسمح لمركز المراقبة معرفة ما إذا كان المحكوم عليه موجودا في المكان والزمان المحددين بواسطة الجهة القائمة على التنفيذ[1].

من خلال التعريفين نجد اختلاف جوهري يتمثل في كيفية تنفيذ العقوبة السالبة للحرية في كل منهما، تحت الإفراج المشروط يعود المحكوم عليه للسجن من جديد لاستكمال باقي المدة المحكوم بها منذ البداية بينما المراقبة الالكترونية يتم خصم الوقت الذي يقضيه المحكوم عليه تحت المراقبة من فترة العقوبة حتى لو فشلت المراقبة ويتم سحبها مبكرا[2].

ويشترك نظام الإفراج المشروط مع نظام الوضع تحت المراقبة الالكترونية في درجة المساس بالحرية فكل منهما مقيد للحرية وكلاهما يمثلان إجراء للاستفادة والتكييف للعقوبة السالبة للحرية ويكفل الاستجابة لمتطلبات تأهيل المتهم[3].

كذلك مزج بينهما بحيث أجاز تطبيق نظام المراقبة الالكترونية على أي محكوم عليه تنطبق عليه شروط الإفراج المشروط، فيكون الوضع تحت المراقبة الالكترونية أخذ الالتزامات المفروضة عليه ضمن إطار مسعى الإفراج، وهذا ما يسمح بتحقيق عدة مزايا فهو من جهة يؤدي إلى تفادي صدمة الحرية عن طريق الخروج الجاف والمفاجئ دفعة واحدة من السجن، فيتمكن المحكوم عليه من التأقلم التدريجي مع الحياة الاجتماعية خارج السجون، ومن جهة ثانية يشعر هذا النظام المحكوم عليه ببعض الحرية في تحركاته ويستفيد من ذلك بشكل إيجابي ويعني ذلك بأنه يمر بمرحلة تجريبية وأن ارتكاب أي سلوك منحرف يمكن أن يرجعه إلى المؤسسة العقابية ومن ثمة فإن هذا القلق يدفعه لتقويم سلوكه[4].

---

[1]– سارة معاش، "العقوبات السالبة للحرية في التشريع الجزائري"، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، ط1، 2016، ص 266.

[2]– عبد اللطيف بوسري، "العقوبة الرضائية وأثرها في ترشيد السياسة العقابية"، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة 1 الجزائر، 2017–2018، ص 209.

[3]– محمد المهدي بكراوي وآخرون، "نظام الوضع تحت المراقبة الالكترونية في التشريع الجزائري"، مجلة آفاق علمية، المجلد 11، العدد 03، ص 268.

[4]– عبد اللطيف بوسري، مرجع سابق، ص 209.

الفرع الثاني: المراقبة الالكترونية ونظام الرقابة القضائية

لم يشر المشرع الجزائري إلى تعريف نظام الرقابة القضائية بصدد تنظيمه لأحكامها ضمن قانون الإجراءات الجزائية، في حين عرف الفقه نظام الرقابة القضائية على أنه نوع من الرقابة على الحرية الفردية تفرضه ضرورة التحقيق، أو التدابير الأمنية من حماية للمتهم، أو وضع حد للجريمة أو للوقاية لحدوثها من جديد، وهي عبارة عن إطلاق سراح المتهم مع خضوعه لبعض الالتزامات التي يحددها القاضي المختص، ويخضع في تنفيذها لإشرافه ورقابته، وغاية هذا النظام التمكن من الوصول إلى المتهم عند الحاجة إلى ذلك[1].

ومن خلال النظر في السياق القانوني للمراقبة الالكترونية يظهر أن هذا النظام يطبق على الأفراد قبل صدور قرار بالحكم ضدهم سواء بالإدانة أو البراءة وذلك خلال مرحلة التحقيق في الجرائم المنسوبة إليهم، يتميز هذا النهج بتماشيه مع الأنظمة القانونية في الجزائر وفرنسا، مما يمثل تباينا واضحا مع المراقبة الالكترونية التي تعد وسيلة لتنفيذ العقوبة السالبة للحرية فهي تفترض بعد صدور حكم بالسجن ويتم تطبيقها كبديل عنه ، ويتم الحكم بالسجن بالطرق التقليدية وفي نفس السياق يجسد النظام القضائي للمراقبة تقييد حرية الفرد الذي يخضع خلال فترة فرض الرقابة، بينما تسلب المراقبة الالكترونية حريته تماما خارج نطاق العمل أو الدراسة أو العلاج وإن كان سلب الحرية يكون في محل إقامته[2].

الفرع الثالث: نظام المراقبة الالكترونية ونظام العمل للنفع العام

من خلال تعريف هذا النظام نستخلص أن جوهر هذا النظام يقوم على توفير معاملة عقابية خاصة، تنطوي على التهذيب من خلال العمل، وتقود بذلك إلى التأهيل دون أن تنطوي على سلب الحرية، فهناك حالات من الإجرام البسيط لبعض فئات المجتمع يكون من الأفضل فيها أن يترك المحكوم عليه بالنظر إلى شخصيته وظرفه حراً في المجتمع مع الخضوع للتأهيل والتوجيه، وذلك من خلال إلزامه بأعمال ونشاطات اجتماعية وإنسانية، تسهم في تنمية شعوره بالمسؤولية، وتقييد حريته على نحو يجعله يفكر جدياً بما أقدم عليه،

[1]– حميس أمعمر، نظام الرقابة القضائية وأثرها على حرية المتهم، مجلة صوت القانون، مجلد 08، العدد 01، 2021، ص 136 – 137.

[2]– عبد اللطيف بوسري، مرجع سابق، ص 209.

ومن ثم إدراكه تلقائيا أن تصرفه غير مقبول اجتماعياً، فبفضل هذا النظام يتم تجنيب مساوئ العقوبة السالبة للحرية[1].

فهي عقوبة تصدرها جهة قضائية مختصة، تتمثل في القيام بعمل من طرف المحكوم عليه للنفع العام[2] دون أجر بدلا من إدخاله المؤسسة العقابية لقضاء العقوبة السالبة للحرية، وقد نظم المشرع الجزائري نظام العمل للنفع العام ويتفق الوضع تحت نظام المراقبة الالكترونية مع العمل للمنفعة العامة في عدة محاور فضلا عن كونهما يساعدان المحكوم عليه في التخلص من العوامل الإجرامية التي دفعته إلى ارتكاب الفعل الإجرامي فهما يمثلان بديلا عن العقوبة السالبة للحرية، كما أنهما يكفلان الاستجابة لمتطلبات تأهيل إصلاح المحكوم عليه وإعادة تأهيله خارج المؤسسة العقابية قصد تحقيق هدف دمجه اجتماعيا إلى جانبه القليل من الردع والمتمثل في إيلام الذي يحدث في نفس المحكوم عليه وإحساسه أنه أفلت من العقاب ولكن مهدد برجوعه إلى المؤسسة في حالة مخالفته للشروط القانونية كما أن كلا من النظامين يتطلب إعمالها رضا وموافقة المحكوم عليه[3].

إلا أن النظامين يختلفان في كون أن نظام المراقبة الالكترونية أوسع نطاقا كونه لا يعتبر بديلا عن العقوبة السالبة للحرية فحسب، بل يمكن أن يتخذ كإجراء أمني لضمان تنفيذ أحد تدابير الرقابة القضائية، أي كبديل عن الحبس المؤقت، كما أن نظام العمل للنفع العام يتشرط لإعماله ألا يكون المتهم مسبوقا قضائيا، بخلاف نظام المراقبة الالكترونية الذي يشترط فيه ذلك[4].

---

[1]– أمحمدي بوزينة أمنة، شروط تطبيق العمل للنفع العام (دراسة مقارنة بين القانونين الفرنسي والجزائري)، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، المجلد 52، العدد 4، ص 64

[2]– المواد 5 مكرر 1 إلى المادة 5 مكرر 6 من قانون العقوبات.

[3]– محمد المهدي بكراوي، مرجع سابق، ص 269.

[4]– المرجع نفسه، ص 269، 270.

الفرع الرابع: نظام المراقبة الالكترونية ونظام إيقاف التنفيذ

نظام المراقبة الالكترونية يتيح للسلطات مراقبة الأفراد أو المجموعات دون الحاجة إلى وجودهم بشكل مباشر، بينما يسمح نظام وقف التنفيذ بتعليق أو تنفيذ قرارات قضائية مؤقتا أو نهائيا من هنا سنتطرق للتمييز بين هذين النظامين:

وقف التنفيذ نظام حديث في الأنظمة الجنائية يجيز لجهات الحكم القضائية في بعض الجرائم أن تحكم بوقف تنفيذ العقوبة بعد النطق بها، والغرض من ذلك هو ما تدعو إليه المصلحة في تجنيب بعض المجرمين الاختلاط وسط السجون وداخل المؤسسات العقابية مع معتادي الإجرام الخطيرين وعليه يقصد بوقف التنفيذ تعليق تنفيذ العقوبة المقضي بها على المتهم على شرط موقف يتمثل في مدة يحددها القانون فإذا مضت الفترة المقررة لوقف التنفيذ دون أن يثبت ارتكاب المحكوم عليه لجريمة أخرى اعتبر الحكم كأن لم يكن[1].

حيث يختلف لنظام إيقاف التنفيذ عن نظام المراقبة الإلكترونية اختلافاً جوهرياً يكمن في شروط الاستفادة من النظامين بالنسبة للمحكوم عليه، فوقف التنفيذ لا يستفيد منه من سبق الحكم عليه بالحبس بجناية أو جنحة، وكذلك بالنسبة للعقوبة[2].

كما نجد اختلافاً آخر في كون الأول يشمل عقوبتي الغرامة والحبس، في حين المراقبة الالكترونية لا يمكن تعزيزه إلا بالنسبة لعقوبة الحبس سواء كان للعقوبة أو كتدبير احترازي لنظام الرقابة القضائية، ومن جهة أخرى إذا كان نظام إيقاف التنفيذ لا يمكن إكماله إلا في حالة ثبوت المسائلة الجنائية فإنه على النقيض من ذلك يجوز إعماله إلا في حالة ثبوت المسائلة الجنائية فإنه على النقيض من ذلك يجوز إعمال نظام الوضع تحت الرقابة الالكترونية دون أن تقرر المسؤولية الجنائية للمتهم الذي يكون مستفيدا من قرينة البراءة في حال تم تقرير النظام كتدبير أمني لضمان أحد تدابير الرقابة القضائية[3].

---

[1]– سعيد بوعلي، "شرح قانون العقوبات الجزائري – القسم العام– سلسلة مباحث في القانون"، دار بلقيس، دار البيضاء الجزائر، ط4، سنة 2021، ص 284-285.

[2]– بدري فيصل، الوضع تحت المراقبة الالكترونية – السوار الالكتروني كبديل للعقوبة السالبة للحرية قصيرة المدة، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 2، العدد 10، جوان، 2010، ص 807.

3 – محمد المهدي بكراوي، مرجع سابق، ص 269.

كما يشترك أيضاً في أن كونهما يهدفان إلى تعزيز مبدأ تأهيل المتهم، وتسهيل إدماجه من جديد في المجتمع، وفي كونهما أيضاً نظامين جوازين، فهما ليسا حقاً وإنما الأمر اختياري، متروك ليقرره القاضي، بحسب ظروف الدعوة.

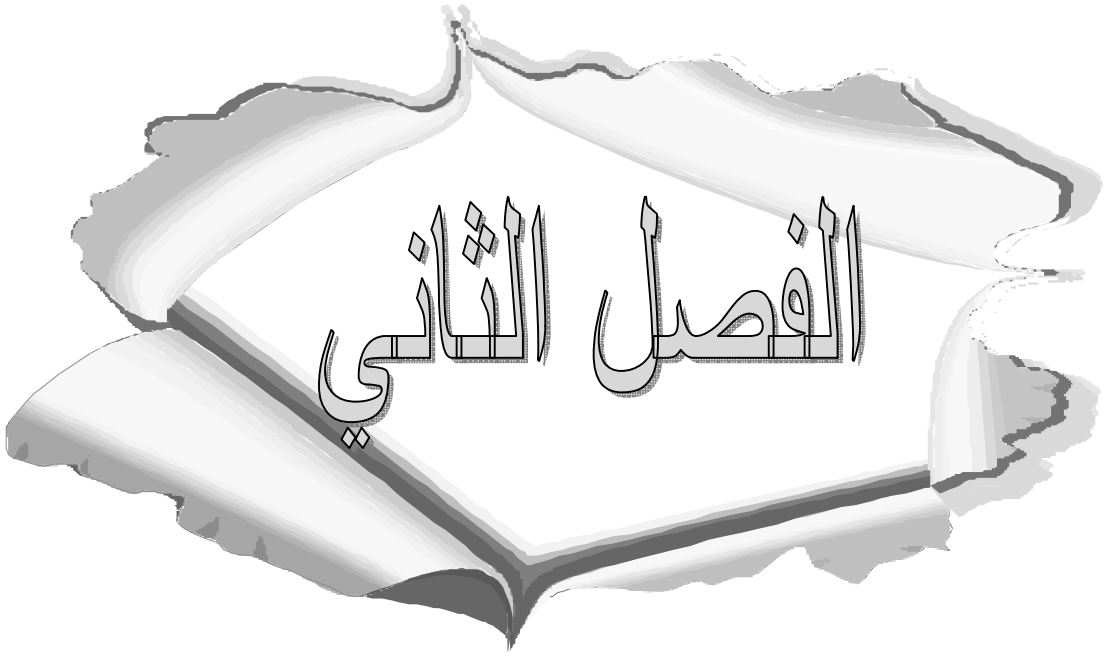
كما يشتركان في كون المراقبة الالكترونية نظام يقرر عودة المحكوم عليه إلى المؤسسة العقابية إذا خالف الالتزامات المفروضة عليه في مقرر الوضع، كما هو ملزم للمحكوم عليه بإيقاف التنفيذ حيث هذا الأخير وجب عليه الالتزام خلال مدة معينة بالشروط القانونية للإيقاف أو التأجيل فإذا خالفها نفذت العقوبة وإلا استمر على حاله دون تنفيذه حتى انقضاء المدة المشروطة[1].

[1]– محمد المهدي بكراوي، مرجع سابق، ص 268.

ملخص:

من خلال هذا الفصل يمكن القول أن المراقبة الالكترونية نشأت بتطور التكنولوجيا تحت عنوان الحبس المنزلي، حيث يقوم هذا الإجراء بوضع أجهزة الكترونية لرصد المحكومين عليهم خارج المؤسسات العقابية، والتأكد من امتثالهم للشروط القانونية، وقد تبين أن لهذا النظام كغيره من الأنظمة جملة من الخصائص تفضله عن بقية بدائل العقوبة السالبة للحرية، ويتعلق الأمر بأنه طابع فني، تقني، رضائي، كعنصر جوهري لهذا النظام، مرتبط بشرط المدة تصدره جهة قضائية مختصة، فعلى الرغم من هذه الخصائص ظهرت آراء متضاربة من خلالها نشأ جدل حول من يؤيد هذا النظام ومن يعارضه.

وبعدها الطبيعة القانونية التي انقسمت بدورها إلى آراء فقهية اختلفت فيما بينها، ويتكامل مفهوم نظام المراقبة الالكترونية بعض الأنظمة المشابهة له يندرج الأمر بالعمل للنفع العام، غياب التنفيذ، الرقابة القضائية، مما أوجب التطرق إلى أوجه الفروقات بينهما.


الفصل الثاني

تمهيد:

تعتبر المراقبة الالكترونية من أبرز النتائج التي أبرزها التقدم التكنولوجي، والذي أثر بدوره على المنظومة العقابية، فأقر المشرع الجزائري بمجموعة من الشروط لضمان نجاح هذا الالتزام، مستندا التقنيات حديثة تسهر على مراقبتها جهات مختصة في إقرارها وتنفيذها مع وضع حدود واضحة للمستفيد أوجب عليه فيها الامتثال لها كي لا تؤثر سلبا عليه.

وعليه فإن الفصل الثاني خصصناه لدراسة آليات الوضع تحت المراقبة الالكترونية في مبحثه الأول، أما المبحث الثاني فقد أفردناه بدراسة تقنيات المراقبة الالكترونية والجهات المختصة بإصدار مقرر الوضع، بالإضافة إلى الالتزامات المفروضة على المحكوم عليه وآثار الإخلال بها.

المبحث الأول: ضوابط تنفيذ الوضع تحت المراقبة الالكترونية

يُعَدّ نظام المراقبة الإلكترونية من الأساليب الحديثة والمبتكرة في تنفيذ عقوبات الحبس قصيرة المدة، وقد اعتمد هذا النظام عدة أشكال، حيث تبنى المشرع الجزائري ثلاث صور مختلفة لتطبيقه مما يعكس مرونة، وتنوع هذا النهج في سياق العقوبات البديلة (المطلب الأول)، لتطبيق نظام الوضع تحت المراقبة الإلكترونية كما هو الحال مع الأنظمة القانونية الأخرى وجب وضع مجموعة من الشروط القانونية والمادية فتُعَدّ هذه الشروط أساسية لضمان استفادة المحكوم عليه من هذا النظام بطريقة فعّالة ومنظمة (المطلب الثاني).

المطلب الأول: صور الوضع تحت نظام المراقبة الالكترونية

يُعتبر إجراء الوضع تحت المراقبة الإلكترونية باستخدام السوار الإلكتروني من البدائل الحديثة للعقوبات السالبة للحرية، حيث يتميز هذا النظام بتعدد صوره، والمتمثلة في عقوبة بحدّ ذاتها (الفرع الأول)، وكذلك كإجراء ضمن قانون الإجراءات الجزائية (الفرع الثاني).

الفرع الأول: نظام المراقبة الالكترونية كإجراء

تدعيما للطابع الاستثنائي للحبس المؤقت وتعزيزا للحقوق والحريات لاسيما قرينة البراءة، استحدث المشرع الجزائري نظام الوضع تحت المراقبة الالكترونية كآلية لضمان تنفيذ بعض التزامات المراقبة القضائية التي تعتبر إجراء استثنائيا بديلا للحبس المؤقت يخضع للسلطة التقديرية لقاضي التحقيق شأنه شأن الحبس المؤقت، الهدف منه تقييد حرية المتهم أو منعه من ممارسة بعض التصرفات على سبيل الاحتياط، وبهذه الصفة فالرقابة القضائية تعد تدبيرا وقائيا بمقتضاه يوضع المتهم تحت تصرف القضاء ومنعه من ممارسة بعض الحقوق وتحميله بعض الواجبات تفرض عليه كإجراءات احترازية[1]، أي لقاضي التحقيق الحق في أن يصدر أمرا باتخاذ ترتيبات للمراقبة الالكترونية بهدف التحقق من امتثال المتهم للتدابير القانونية المفروضة عليه[2]. ويتم تنفيذ هذا الإجراء في التشريع الجزائري بتطبيق التدابير المنصوص عليها ضمن الأحكام المدرجة في قانون الإجراءات الجزائية والمتمثلة في:

---

[1]– محمد المهدي بكراوي وآخرون، مرجع سابق، ص 266.

[2]– المادة 125 مكرر 3/1، الأمر 15–02 المؤرخ في 23 يوليو 2015، المعدل والمتمم لقانون الإجراءات الجزائية.

- عدم مغادرة الحدود الإقليمية التي حددها قاضي التحقيق إلا بإذن هذا الأخير.
- عدم الذهاب إلى بعض الأماكن المحددة من طرف قاضي التحقيق.
- الامتناع عن رؤية الأشخاص الذين يعينهم قاضي التحقيق أو الاجتماع بعضهم.
- المكوث في إقامة محمية يعينها قاضي التحقيق وعدم مغادرتها إلا بإذن هذا الأخير.
- عدم مغادرة مكان الإقامة إلا بشروط وفي مواقيت محددة.

الفرع الثاني: المراقبة الإلكترونية كعقوبة بديلة للعقوبات قصيرة المدة ونظام لتكييف العقوبة

تفاديا للسلبيات التي أفرزتها عقوبة الحبس قصيرة المدة وما انجر عنها مساوئ سواء على الصعيد الاقتصادي للدولة، أو على الصعيد الاجتماعي والنفسي للمحكوم عليه، جعل السياسة العقابية تتبنى في تشريعاته الجنائية أنظمة حديثة كفيلة بإصلاح المحكوم عليه وتأهيله من جهة، وتقليص معدل الجريمة من جهة أخرى[1]، تجسدت هذه السياسة في المراقبة الإلكترونية كعقوبة سالبة للحرية في حد ذاتها، دون وضع المحكوم عليه داخل المؤسسة العقابية، حيث يمكن أن تطبق وتنطق بها المحكمة مثلها مثل العمل للنفع العام[2].

وقد ذهب المشرع الجزائري مع هذا الفكر، حيث اتضح ذلك من خلال إدراجه كآلية مستحدثة للتفريد العقابي، ليكون بديلاً للعقوبات السالبة للحرية قصيرة المدة، وذلك بقوله: "يمكن لقاضي تطبيق العقوبات تلقائياً أو بناءً عن المحكوم عليه شخصيا أو عن طريق محاميه أن يقرر تنفيذ العقوبة تحت نظام المراقبة الإلكترونية في حالة الإدانة بعقوبة سالبة للحرية"[3]، كما أضافه مؤخراً في قانون العقوبات ضمن الفصل الأول مكرر 1 بعنوان الوضع تحت المراقبة الإلكترونية بقوله: "يمكن للجهة القضائية أن تستبدل عقوبة الحبس المنطوق بها بوضع المحكوم عليه تحت المراقبة الإلكترونية"[4].

---

[1]– محمد المهدي البكراوي وآخرون، مرجع سابق، ص 267.

[2]– ليلى طلبي، الوضع تحت المراقبة الالكترونية، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد (أ)، عدد 47، جوان، 2017، ص255.

3– المادة 150 مكرر 1 من قانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج الإجتماعي للمحبوسين

4– المادة 5 مكرر 7 من قانون العقوبات

المطلب الثاني: شروط الوضع تحت المراقبة الالكترونية

نظراً للطبيعة القانونية لنظام المراقبة الإلكترونية نجده يمتاز بطبيعة خاصة وذلك لارتباطه بشكل كبير بالجانب التقني والفني، حيث أوجب المشرع الجزائري مجموعة من الشروط الإلزامية للمحكوم عليه حتى تتم الاستفادة بشكل صحيح، تعلقت هذه الشروط بالأشخاص المحكوم عليهم (الفرع الأول)، إضافة إلى وضع شروط فنية ومادية لتطبيق هذا النظام (الفرع الثاني).

الفرع الأول: الشروط المتعلقة بالأشخاص المحكوم عليهم

أولاً: الشروط المتعلقة بالأشخاص المؤهلين لنظام المراقبة الالكترونية

رضا المحكوم عليه أو ممثله القانوني إذا كان قاصرا: أي أنه لا يمكن تنفيذ مقرر الوضع تحت المراقبة الالكترونية سواء كان من طرف القاضي أو بناءً على طلب النيابة العامة إلا بعد الحصول على موافقة المحكوم عليه أو ممثله القانوني في حال كان قاصرا وذلك قبل تنفيذ أي إجراءات تتعلق بالمراقبة الالكترونية بالإضافة إلى ذلك شدد المشرع على ضرورة احترام كرامة الشخص المعني وتأكيد على أنه يجب الالتزام بسلامته وحياته الخاصة أثناء تنفيذ الوضع تحت المراقبة الالكترونية[1].

فشرط الرضى هو جوهر نظام المراقبة الالكترونية وهذا ما يبرر سماتها الفقهية المتعددة، فمنهم من يسميها العقوبة الرضائية، وآخرون يطلقون عليه اسم العدالة الرضائية أو العدالة التعاقدية حيث تتطلب المراقبة بالسوار الالكتروني الحصول على الموافقات اللازمة، المتمثلة في الموافقة المسبقة للمحكوم عليه شخصيا إذا كان بالغا، سواء تقدم هو بنفسه بطلب تحت المراقبة الالكترونية أو كان باقتراح من القاضي، أو بطلب من النيابة العامة، وقد أكدت قواعد طوكيو على أنه لاتخاذ أي تدبير غير احتجازي تفرض على الجاني التزامات وتطبق قبل الإجراءات الرسمية أو المحاكمة أو عوضا عنهما، الحصول على موافقة المعني[2]، حيث تناول المشرع الجزائري هذه الفكرة في التعديل الجديد من قانون

---

[1]– المادة 150 مكرر 1/2 و2/2، قانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين.

[2]– بن جدة محسن، مرجع سابق، ص 159.

العقوبات أنه ينبغي على القاضي قبل النطق بعقوبة الوضع تحت المراقبة الالكترونية إعلام المحكوم عليه بحقه في قبولها أو رفضها

كما يتم النطق بعقوبة الوضع تحت المراقبة الالكترونية في حضور المحكوم عليه وبموافقته، وينوه عن ذلك في الحكم[1].

كما أكد ذلك في قانون تنظيم السجون أنه لا يمكن اتخاذ مقرر الوضع تحت المراقبة الالكترونية إلا بموافقة المحكوم عليه أو ممثله القانوني إذا كان قاصرا[2]، وبالتالي لا يتخذ قرار الوضع تحت نظام المراقبة الإلكترونية إلا بموافقة المعني الذي تم إشعاره مسبقا لتقديم طلبه بمساعدة محاميه، وفي حالة عدم وجود محامي معه نعين مباشرة محامي عن طريق رقيب المحامين، كما سهل للمحامي التواصل بحرية مع المعني، ويتم إصدار تصريح الاتصال له من قبل مديره مصلحة السجون للاندماج والمراقبة إذا كان المعني مسجونا وقد اشترط أيضا المشرع الجزائري نفس الشرط على أن تكون بتصريح كتابي أمام قاضي تطبيق العقوبات

موافقة الممثل القانوني للقاصر

أقر المشرع الجزائري أن الطفل الحدث هو كل شخص لم يبلغ الثامنة عشرة **(18)** سنة كاملة[3]، كما أكد في قانون تنظيم السجون أنه "لا يمكن اتخاذ مقرر الوضع تحت المراقبة الالكترونية إلا بموافقة المحكوم عليه أو ممثله القانوني إذا كان قاصرا[4]، والممثل القانوني قد يكون وليه أو وصيه أو كافله أو المقدم أو حاضنه[5]، شريطة أن يكون وقت إتيانه الجريمة على أن تتم الموافقة في شكل نموذج محدد مسبقا يتضمن على البيانات الكافية للممثل القانوني ويصرح بالموافقة على وضع طفله القاصر تحت المراقبة الالكترونية

[1]– المادة 5 مكرر 1/8 والمادة 2/8 من قانون العقوبات.

[2]– المادة 150 مكرر 2، قانون تنظيم السجون .

[3]– المادة 2 من قانون حماية الطفل رقم 12–15 المؤرخ في 28 رمضان عام 1436 الموافق لـ 15 يوليو سنة 2015 المعدل والمتمم بالمادة 75 من قانون 23–04 المتعلق بالوقاية بالاتجار بالبشر ومكافحته.

[4]– المادة 150 مكرر 2 ف 1، قانون تنظيم السجون.

[5]– المادة 2 ف 5من قانون حماية الطفل.

والتنازل عن الإقامة لصالح الحدث إلى غاية انتهاء مدة التنفيذ، ويوضع على واقعة الجريمة[1].

ثانياً: الأشخاص المستبعدين من الاستفادة بنظام المراقبة الالكترونية

مقترفي الجرائم الخطيرة: وحذا حذوه المشرع الجزائري الذي نص على هذا الإجراء في قانون العقوبات وذلك بحرمان المحكوم عليه من تدابير تكييف العقوبة السالبة للحرية على سبيل الحصر[2]، وما يمكن الإشارة إليه أنه بالرغم أن نظام المراقبة الإلكترونية غير مدرج مع الأنظمة العقابية التي يجرم منها المحكوم عليه في إطار الفترة الأمنية، إلا أنه يمكن استبعاده كونه يشترك مع هذه الأنظمة من حيث الطبيعة و الغاية و بالتالي كل من صدرت هذه العقوبة مع فترة أمنية لا يمكن الاستفادة من نظام المراقبة الإلكترونية إلا بانتهاء هذه الفترة[3].

- السن

بالنسبة لشرط السن المشرع الجزائري لم يحدد سنا معينا لكنه اكتفى بذكر "... إذا كان قاصرا"، وهذا ما يدل على أن المراقبة الالكترونية تطبق على البالغين وكذلك الأحداث، بينما المشرع الفرنسي اشترط أن يكون عمر الحدث ما بين **13** و**18 سنة**، وذلك بطبيعة الحال بعد موافقة ولي الحدث، كما أن هذا النظام يمكن أن يقرر على المحكومين الموضوعين تحت الرقابة القضائية[4].

وبينما نحن بصدد توضيح شرط السن في تقرير نظام المراقبة الالكترونية وجب علينا التطرق إلى البالغ والقاصر كل على حدة:

---

[1]- بن جدة محسن، مرجع سابق، ص 159.

[2]- المادة 60 مكرر قانون العقوبات.

[3]- بن جدة محسن، مرجع سابق، ص 164، 165.

[4]- سعود أحمد، "بدائل العقوبة السالبة للحرية، عقوبة العمل للنفع العام نموذجا"، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان (الجزائر)، 2017/2016، ص 109.

أ- البالغ

المشرع الجزائري أكد على أنه يكون بلوغ سن الرشد الجنائي في تمام **18سنة** وأن العبرة في تحديد سن الرشد الجزائي يكون بسن المتهم يوم ارتكاب الجريمة وليس بيوم اكتشافها أو التحقيق فيها ومنه فإن البالغ المتهم أو المحكوم عليه بعقوبة سالبة للحرية وتوافرت فيه الشروط القانونية للخضوع تحت هذا النظام، أن يتقدم هو بنفسه عن طريق محاميه بطلب الاستفادة منه إضافة للتعديل الجديد الذي نص على حق المحكوم عليه في القبول أو الرفض للوضع بحق هذا النظام[1].

ثانيا: القاصر

تبدأ هذه المرحلة بميلاد الشخص الطبيعي إلى غاية بلوغه سن **العاشرة (10)** فلا يمكن أن يكون محلا للمتابعة الجزائية وبذلك لا يتم تطبيق نظام المراقبة الالكترونية على هذا الغير المميز مهما كان نوع الجريمة التي ارتكبها نظرا لعدم مسؤوليته الجزائية لكن ببلوغ القاصر **10 سنوات** يكون محلا للمساءلة الجزائية عن الجرائم التي اقترفها لكنها مختلفة في طبيعتها عن مساءلة البالغ سن **الثامنة عشر (18) سنة** يوم ارتكابها الجرم وهذا ما يسمى بنقصان المسؤولية الجزائية وهي بدورها تنقسم إلى فقرتين:

فترة بلوغ القاصر من (10) إلى (13) سنة

أكد المشرع الجزائري على أنه توقع على القاصر الذي لم يكمل **الثالثة عشرة (13) سنة** إلا تدابير للحماية أو التربية كتسليمه لممثله القانوني أما في مواد المخالفات فإنه لا يكون محلا إلا للتوبيخ

فترة بلوغ القاصر من (13) إلى (18) سنة

أورد المشرع الجزائري في قانون العقوبات على أن القاصر الذي يبلغ من **13 إلى 18 سنة** يخضع أما لتدابير الحماية أو التربية أو لعقوبات مخففة[2]، فنجده أجاز معاقبته بعقوبة المراقبة الإلكترونية كعقوبة بديلة سالبة للحرية.

---

[1]- المادة 5 مكرر 8 من قانون العقوبات المعدل والمتمم.

2- المادة 49 قانون العقوبات المعدل والمتمم.

الفرع الثاني: الشروط الفنية والمادية لتطبيق المراقبة الالكترونية

أولا: الشروط الفنية

يعتمد نظام المراقبة الالكترونية في طريقة تنفيذه، على مجموعة من الوسائل الفنية، مثل تثبيت السوار الالكتروني على معصم اليد، أو أسفل ساق الخاضع للمراقبة، بحيث يقوم هذا السوار بإرسال إشارات لاسلكية كل **(30) ثلاثين ثانية** في المحيط الجغرافي المحدد للمراقبة، كما يوضع جهاز آخر في المكان المخصص للمراقبة تكون مهمته استقبال إشارات المرسلة للدلالة على وجود الخاضع للمراقبة في المكان المحدد للمراقبة وقد تكون إشارات تحذيرية عند محاولة إتلاف السوار، أو إتلاف جهاز الاستقبال، وإعادة الإرسال[1].

يشرف على العملية الفنية للمراقبة الالكترونية جهاز مركزي يتبع عادة المؤسسة العقابية، حيث يتولى هذا الجهاز استقبال الإشارات الواردة في أماكن المراقبة المختلفة، وتحديد طبيعة الإنذارات المرسلة، واتخاذ الإجراءات بشأنها، ومن ذلك الاتصال بالخاضعين للمراقبة لتحذيرهم من عواقب سلوكهم وإخطار الجهات المختصة بذلك، مع العلم أنه يتم وضع السوار الالكتروني بالمؤسسة العقابية، وتختلف الدول التي تأخذ بنظام المراقبة الالكترونية، فيما يتعلق بتنفيذ هذه الوسيلة فمنها من يعهدها إلى المؤسسة العقابية وهذا ما هو معمول به في فرنسا ومن يعهد بهذه المهنة إلى شركات خاصة، ويتم وضع المنظومة اللازمة لتنفيذه من قبل الموظفين المؤهلين التابعين لوزارة العدل، ويتم فتح أو غلق السوار الالكتروني بطريقة أوتوماتيكية بواسطة جهاز الكتروني تحوزه الجهات المخولة قانونا بوضع السوار[2].

---

[1]– راضية مشري ومونة مقلاتي، "الوضع تحت المراقبة الالكترونية في السياسة العقابية الجزائرية"، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، السنة 2022، العدد 3، ص 420–421.

[2]– المرجع نفسه، ص 421.

ثانيا: الشروط المادية

وجود مقر سكن أو إقامة ثابتة: سبق القول أن نظام المراقبة يسمى أيضا الحبس المنزلي، لأنه يطبق خارج المؤسسة العقابية.

ولتنفيذ الوضع تحت المراقبة الالكترونية يجب أن يثبت المعني بالإجراء وجود مقر سكن أو إقامة ثابتة حتى يمكن تحديد ومتابعة تحركاته بشكل فعال[1].

يشترط المشرع لإفادة المحكوم من نظام الوضع تحت المراقبة الإلكترونية أن يثبت المحكوم عليه المعني مقر سكن أو إقامة ثابت، وهذا ما نص عليه بشكل صريح في قانون تنظيم السجون، ومن الأفضل أن تكون هذه الإقامة في منزل المحكوم عليه أو في مكان آخر هو ملك لغيره، وفي هذه الحالة الأخيرة اشترط المشرع الفرنسي بشكل صريح في قانون الإجراءات الجزائية الموافقة الصريحة لمالك المبنى ما لم يكن مكان عام[2].

ضرورة وجود خط هاتفي: يعتبر هذا الشرط منطقياً كون أن هذه التقنية لا تقوم إلا على وسيلة اتصال رقمية تتجلى في الهاتف، ويبقى التساؤل في حالة عدم إمكانية الحصول على رقم هاتف، هل تتدخل الجهة المراقبة وتضعه بناء على نفقات الجهة الإدارية، أم أنها تجبر الشخص على اقتنائه، وفي الحالة الثانية نجد تحول عملية التراضي إلى إكراه، وهو ما يتنافى مع هذا لنظام الذي يقوم على فكرة التراضي.

التأكد أن السوار لا يضر بصحة المعني: أكد المشرع على أنه يجب اتخاذ جميع الإجراءات الضرورية لضمان سلامة وصحة المعني بالوضع بما في ذلك اختبار وتوفير الأجهزة الآمنة والمناسبة لاستخدام وتقديم توجيهات لازمة للمعني بالإجراء،[3] وبالتالي أوجب على قاضي تطبيق العقوبات أن يتأكد تلقائيا أو بطلب المعني في أي وقت أثناء تنفيذ عملية الوضع تحت المراقبة الالكترونية، بأن السوار لا يضر بصحة المعني، ويشار إلى ذلك صراحة في شهادة طبية تدرج في ملف المعني ومنه يستنتج أنه نظرا لأهمية هذا الشرط فإن التشريعات حددت السلطات المخولة بالمبادرة لهذا الإجراء وضرورة إعلام المعني أو محاميه

---

[1]– المادة 5، قانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين.

2– هارون نورة، تأثر السياسة العقابية الجزائرية بالتطور التكنولوجي: الوضع تحت المراقبة الالكترونية، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد 11، العدد4، 2022، ص 89.

[3]– المادة 150 مكرر 1/3 من قانون تنظيم السجون.

بحقه في اللجوء لذلك في أي وقت من مدة الوضع بالإضافة إلى وجوبية الشهادة الطبية في ملف المعني تثبت عدم إصدار السوار بصفة المحكوم عليه، وهذا يعد بمثابة ضمانة قانونية بعدم انتهاك حق السلامة الجسدية الأمر الذي سيفصل فيه لاحقا[1]

تسديد الالتزامات المالية المحكوم بها: يجب على المعني تنفيذ القرارات القضائية والالتزامات بالعقوبات المالية المفروضة عليه، حيث تعكس إرادته في الإصلاح والتأهيل والعودة إلى الطريق المستقيم، لهذا حرص المشرع على ضرورة تسديد المحكوم عليه للغرامة المالية المحكوم بها عليه كشرط بإفادته بوضع المر تحت المراقبة الإلكترونية، إذ لم يشر المشرع إلى الحالة التي يكون فيها المحكوم عليه غير قادر على الوفاء بالالتزامات المالية، كأن تكون حالته المادية لا تسمح له بدفع هذه المصاريف[2].

كما يتم اعتبار الوضع العائلي للمعني بالوضع تحت المراقبة الالكترونية بالإضافة إلى متابعته لعلاج طبي أو نشاط معني أو دراسي أو تكويني أو إظهار ضمانات جدية للاستقامة في عملية اتخاذ القرارات القانونية يهدف هذا المشرع إلى تحقيق التوازن بين الحاجة إلى مراقبة المعني وبين احترام خصوصية وحقوقه الأساسية[3]

ثانيا: الشروط المتعلقة بالعقوبة

يشترط لتطبيق هذا النظام أن يكون المحكوم عليه قد حكم عليه بعقوبة سالبة للحرية، وهذا ما يستخلص من نصوص التشريع الجزائري والتي مفادها بأن إجراء الوضع يسمح بقضاء المحكوم عليه كل العقوبة أو جزء منها خارج المؤسسة العقابية، وهذا ما يدل على أنه للاستفادة من هذا النظام يجب أن يكون المعني قد حكم عليه بعقوبة سالبة للحرية[4]، كما أكد صراحة بأنه تقرير نظام الوضع تحت المراقبة الالكترونية حالة الإدانة بعقوبة سالبة للحرية[5].

---

[1]– بن حدة محسن، مرجع سابق، ص 149.

2– هارون نورة، مرجع سابق، ص 90

[3]– المادة 150 مكرر 3 /1 و المادة 150 مكرر 3 / 2، قانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين.

[4]– الماد 150 مكرر من نفس القانون.

[5]– المادة 150 مكرر 1، من نفس القانون.

ومن ما تقدم تبين أن المحكوم عليه بغرامة مالية غير معني بهذا النظام بعد ورود النص على ذلك إلا في حالة عدم تسديد الغرامة ما يحتم الحكم عليه بعقوبة سالبة للحرية فعندئذ قد يسمح لتطبيق نظام المراقبة الالكترونية كما يشترط لتقرير نظام الوضع تحت المراقبة الالكترونية ، إضافة إلى أن تكون العقوبة سالبة للحرية أن تكون مدتها المحكوم بها لا تتجاوز **ثلاث (3) سنوات** أو إذا كانت العقوبة المتبقية لا تتجاوز هذه المدة مما يعني أن هذا النظام يطبق على من لم يدخل الحبس، بشرط أن تكون مدة العقوبة السالبة للحرية قصيرة المدة **(3) سنوات** وقد يطبق على من حكم عليه عقوبة سالبة للحرية طويلة المدة، بشرط أن يبقى من المدة المحكوم بها عليه ما لا يتجاوز **(3) سنوات**، مما يمكننا القول بشأنها أنها عقوبة سالبة للحرية قصيرة المدة، وهذا ما يؤكد أن هذا النظام يقدر كبديل للعقوبات السالبة للحرية قصيرة المدة، وينص على ذلك صراحة المشرع الجزائري اعتباره بديلا على خلاف عقوبة العمل للنفع العام[1]، وذلك حسب التعديل الجديد في قانون العقوبات، الذي نص على أنه من الشروط الواجب توفرها في العقوبة ألا يكون المتهم قد سبق الحكم عليه بعقوبة الوضع تحت المراقبة الإلكترونية، وأخلّ بالالتزامات المترتبة عليها، إضافة إلى أن لا تتجاوز العقوبة المقررة قانوناً للجريمة المرتكبة خمس سنوات حبسا، كما تطبق إذا كانت العقوبة المنطوق بها لا تتجاوز 3 سنوات حبساً[2].

[1]– أحمد سعود، "المراقبة الالكترونية كبديل للعقوبة السالبة للحرية قصيرة المدة"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 09، العدد 03، ديسمبر 2018، ص 686.

2– المادة 5 مكرر 7 قانون العقوبات المعدل والمتمم.

المبحث الثاني: آلية تنفيذ المراقبة الالكترونية

سبق وأن اشرنا إلى أن نظام المراقبة الإلكترونية مستحدث من الناحيتين الفنية والتقنية، مما يعكس التوجه نحو عصرنة العدالة ومواكبة التطور التكنولوجي من خلال استخدام أجهزة تقنية حديثة وبالتالي سنتعرض لهذه الأجهزة والتقنيات(المطلب الأول)، تسهر على تنفيذه وتقييمه جهات مختصة، بالإضافة إلى دورها في إلغائه عند الضرورة. تتولى هذه الجهات مراقبة مدى التزام المحكوم عليه بالشروط المفروضة حتى انتهاء الفترة المحددة، حيث يخول المشرع للقاضي صلاحية إلغاء المراقبة الإلكترونية في حالة عدم الالتزام الكامل بهذه الشروط (المطلب الثاني).

المطلب الأول: تقنيات المراقبة الالكترونية

يمتاز نظام المراقبة الإلكترونية عن بقية الأنظمة القانونية بطبيعته التقنية الفريدة، حيث يستخدم أجهزة متطورة مثل السوار الإلكتروني، ومركز المراقبة، ووحدة الاستقبال (الفرع الأول) تتسم هذه الأجهزة بآليات عمل معقدة ومتقدمة، وهو ما سيتم التطرق إليه من الناحية العملية في (الفرع الثاني)، حيث سيتم استعراض كيفية تشغيل هذه الأجهزة والتقنيات المستخدمة لضمان فعالية وكفاءة نظام المراقبة الإلكترونية.

الفرع الأول: أجهزة المراقبة الالكترونية

أولا: السوار الالكتروني: وهي التقنية الأكثر شيوعا واستعمالا لقلة تكلفتها ولفاعليتها مقارنة مع الأساليب الأخرى، ويعتمد هذا الأسلوب في وضع السوار الالكتروني في معصم أو كاحل القدم مأمن بطريقة غير قابلة للنزع، وكل مؤثر خارجي كالصدمات والأشعة والذبذبات ومصنوع من مواد صحية ويقوم هذا الجهاز على إرسال موجات قصيرة ومشفرة في حدود مساحة معينة، بحيث لا يمكن معالجتها أو التقاطها، وتحمل رمز سري لكل شخص خاضع للمراقبة الالكترونية يلتقطها جهاز آخر لمعاجلتها وإعادة إرسالها ثم تتبعه من طرف القائمين على متابعة التنفيذ الذي يتصل بجهاز الكمبيوتر المركزي في مركز الإشراف والمراقبة المتابعة يسمى القطب المركزي في التشريع الفرنسي، بواسطة خط تيليفوني أو عن طريق شريحة **GSM** لمتعامل الهاتف النقال، يخصص في أغلب الأحيان لعملية المراقبة دون الخدمات التيليفونية الأخرى فإذا ما تم مخالفة القواعد والالتزامات خاصة مواقيت ومكان

أو السوار أو أي متوتر خارجي أو عطب تقني فإن جهاز الاستقبال يقوم بإرسال إشارات تحذيرية للكمبيوتر المركزي بمركز المراقبة لاتخاذ الإجراءات المناسبة، وهذا النوع أخذ به المشرع الجزائري وهو وضع جهاز الكتروني حول مفصل القدم[1].

ثانيا: مركز المراقبة

مكان متواجد في قلب القسم الخاص بالمراقبة على مستوى إدارة المؤسسة العقابية، يتكون من مجموعة من أجهزة الاتصالات اللاسلكية أهمها جهاز الكمبيوتر المركزي ذو شاشة كبيرة تظهر فيها كافة البيانات والمعلومات المتعلقة بهوية المحكوم عليهم الخاضعين لنظام المراقبة وتفاصيل الجدول الزمني الخاص بكل واحد منهم، حيث تقوم هذه الأجهزة بصفة متواصلة دون انقطاع يتلقى رسائل البث والإشعارات الواردة من جهاز الاستقبال المتواجد في محل الإقامة المحكوم عليه، تقوم بفرز المعلومات المتحصل عليها بالحيز الزمني والحدود المكانية المبرمجة في الكمبيوتر المركزي، وتلك التي يتعين على الخاضع للمراقبة الالكترونية الالتزام بها، ويحدد ما إذا كانت تلك الإنذارات ناتجة عن عطل مفاجئ في أحد الأجهزة أو عن محاولة العبث بها عن قصد، وعند ظهور هذه المعلومات يقوم موظفي إدارة السجون بالاتصال هاتفيا بالمحكوم عليه للتأكد من أسباب ظهور الإنذارات أمامه كما يجب عليهم إخطار قاضي تطبيق العقوبات بذلك، هذا الأخير يبادر بدوره إلى إرسال التقنيين القائمين على وضع وتركيب أجهزة المراقبة الالكترونية إلى محل إقامة المحكوم عليه لمعاينة الأجهزة والتأكد من أسباب الخلل[2].

ثالثا: وحدة الاستقبال

هي جهاز الكتروني في شكل صندوق أسود يثبت في المكان المخصص إلى المراقبة الالكترونية في محل إقامة المعني إذا كان مزود بخط هاتفي ومصدر كهربائي، وقد تأخذ شكل جهاز استقبال خلوي مرفوق بهاتف محمول مزود ببطاقة تعبئة مسبقة الدفع من قبل الإدارة المختصة من أجل التواصل مع المؤسسة العقابية فقط بالنسبة للأشخاص الذين ليس

---

[1]– جبيري ياسين وعثماني عز الدين، "البدائل المعاصرة للعقوبة السالبة للحرية –المراقبة الالكترونية نموذجا–"، مجلة الدراسات القانونية، المجلد 8، العدد 01، جانفي 2022، ص 265.

[2]– ضريف شعيب، "المراقبة الالكترونية للمحكوم عليهم في السياسة العقابية الجزائرية"، المجلة الإفريقية للدراسات القانونية والسياسية، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، المجلد 03، العدد 01، جوان 2019، ص 180.

لهم خط هاتفي ، ومزود أيضا ببطارية احتياطية لتوفير الطاقة في حالة انقطاع التيار الكهربائي أو انفصاله الغير مقصود حيث يلتقط وحدة الاستقبال الإشارات الصادرة عن السوار الالكتروني الذي يرتديه المستفيد بسبب غيابه من إقامته خلال الساعات المحددة، أو اقترابه من مناطق الاستبعاد كمناطق تبادل المشروبات الكحولية والمؤسسات الترفيهية فضلا عن أماكن أخرى يكون فيها ظهوره غير مرغوب فيه كالحي الذي يسكن فيه الضحية أو محاولة العبث بالسوار، ثم فك شفرتها وإرسالها تلقائيا إلى مركز المراقبة لمعرفة سبب الإخلال بالتزاماته، كما يستخدم هذا الجهاز للاتصال بالمعني من طرف الجهات المختصة عند الضرورة باعتباره مزود بهاتف[1].

الفرع الثاني: نظام عمل أجهزة المراقبة الالكترونية

أولاً: طريقة المراقبة الالكترونية عبر الساتليت

وهي الطريقة المطبقة في الولايات المتحدة الأمريكية، وبموجبها تقوم الجهات المختصة بمراقبة مدى التزام المحكوم عليه بالتزاماته عبر الساتيليت في أي وقت شاءت ويبدو أن الجزائر قد تبنت الصورة ، حيث يلتزم فيها المتهم في إطار المراقبة الالكترونية بعدم مغادرة الحدود الإقليمية المحددة له، إلا بإذن من القاضي المصدر للأمر وكذا عدم الذهاب إلى بعض الأماكن المحددة في الأمر، والامتناع عن رؤية الأشخاص الذين يعينهم القاضي أو الاجتماع ببعضهم، أو المكوث في إقامة مهنية يعينها القاضي في الأمر وعدم مغاردتها، إلا بإذن من القاضي أو عدم مغادرة مكان الإقامة إلا بشرط وفي مواقيت محددة

وتجدر الإشارة إلى أن تأمين جميع الوسائل والأجهزة اللازمة لتنفيذ المراقبة عن بعد يتم تأمينها عن طريق عاملي الإدارة العقابية، وذلك من خلال مهلة **خمسة أيام** من تاريخ صدور قرار قاضي تطبيق العقوبات بالوضع تحت المراقبة الالكترونية كما يمكن الاستعانة في هذا الأمر بالأشخاص من القطاع الخاص بشرط أن يكونوا مؤهلين ومرخص لهم بالوضع قيد التطبيق لهذه الوسائل[2].

---

[1]– بن جدة محسن، مرجع سابق، ص 115، 116.

[2]– شريفي صارة، "مدى جدية القضاء الجزائري في تطبيق نظام المراقبة الالكترونية (دراسة مقارنة مع أهم التشريعات العربية والغربية)"، مجلة الدراسات القانونية (صنف ج)، المجلد 7، العدد 2، جوان 2021، ص 743.

ثانياً: المراقبة الالكترونية عن طريق GPS

تقوم تقنية الأقمار الاصطناعية القائمة على استخدام نظام التحديد العالمين للمواقع **GPS** بتوفير معلومات على المواقع والوقت في جميع الأحوال الجوية وفي أي مكان على أو بالقرب من الأرض حيث تدور الأقمار الصناعية حول الأرض مرتين في اليوم ضمن مسار دقيق جدا[1].

جهاز الاستقبال: يوضع في مكان موصول بخط هاتفي، يحتوي على ذاكرة إلكترونية تسجل فيها مواقيت مثول الشخص في المكان المحدد، ويلتقط إشارات السوار، وعندما يكون مستوى استقباله للإشارات ضعيفاً أو منعدماً فإن ذلك يعني أن الشخص غائب عن مكان المراقبة، ومن ثمة يرسل جهاز الاستقبال بدوره عبر الخط الهاتفي إشارة أو رسالة إنذار إلى مركز المراقبة، ويتضمن جهاز الاستقبال نظام ضبط المسافات بحسب طبيعة المكان، ويحتوي على بطارية إضافية احتياطية.

جهاز الإرسال: يرتبط بالسوار الذي يوضع في معصم أو قدم الشخص، يرسل إشارات التواجد على مسافة معينة قد تحدد بـ 50 متراً على الأقل، وفي حالة انقطاع الإشارة يرسل إشارات خاصة، ويصنع السوار بطريقة تجعله يقاوم شدة الحرارة إلى غاية 80 درجة، والماء إلى غاية 30 متراً والغبار والرطوبة والاهتزازات والصدمات والانكسارات والأشعة فوق البنفسجية، وهو ضد الحساسية بفضل العازل القماشي، ويقاوم الثقل إلى غاية 150 كلغ، وله بطارية وشاحن من نوع خاص[2].

---

[1]– بن جدة محسن، مرجع سابق، ص 119.

[2]– روابح فريد، السوار الالكتروني مراقبة إلكترونية بديلة عن عقوبة الحبس، مجلة العلوم القانونية، المجلد 04، العدد 02، جوان 2019، ص 225، 226.

المطلب الثاني: النظام القانوني للمراقبة الإلكترونية

كما هو الحال في جميع التشريعات، يوجد لكل نظام جهات مختصة تسهر على تطبيقه وضمان سيرورته. كذلك لنظام المراقبة الإلكترونية، جهات مختصة مسؤولة عن إقراره وتنفيذه سواء قبل صدور الحكم أو بعده، كما سيتم تفصيله في (الفرع الأول) وتقوم هذه الجهات بمراقبة مدى التزام المحكوم عليهم بالشروط المفروضة عليهم، وتقرير إلغائها في حالة الإخلال بها، وهو ما سيتم مناقشته في (الفرع الثاني)

الفرع الأول: الجهات المختصة بإصدار مقرر الوضع

أولا: جهات مختصة بإصدار مقرر الوضع قبل صدور الحكم

أ- قاضي التحقيق

تختص جهات بالوضع تحت المراقبة الالكترونية سواء كان قاضي التحقيق أو غرفة الاتهام.

- جهات التحقيق

يسمح لقاضي التحقيق بإصدار أوامر لتنفيذ إجراءات المراقبة الالكترونية بهدف التحقق من مدى امتثال المتهم لتدابير محددة كما يجوز له إضافة تعديل أو التزامات جديدة عبر قرار مسبب، كل هذه الإجراءات للوضع تحت المراقبة تحدد عن طريق تنظيم[1] .

- غرفة الاتهام

تعد غرفة الاتهام جهة عليا في التحقيق الابتدائي وعدم وجود ما يبطلها فتقوم بمراجعة كاملة للتحقيق من خلال الرقابة على الإجراءات والقرارات التي اتخذت بشأنه، فإذا اكتشفت نقص أو خطأ فإنها تصححه وتتداركه وفي حالة ما تأكدت غرفة الاتهام أن الإجراء الذي قام به قاضي التحقيق غير قانوني، أو أنه أكفل عن اتخاذ إجراء معين فإنها تباشر الدعوى بنفسها بإلغاء الأمر أو الإجراء أو انتزاع ملف الدعوى من قاضي التحقيق وحلولها محله قبل الانتهاء من التحقيق، وتتولى القيام بأعمال التحقيق والتصرف فيه، أما غرفة الاتهام في التشريع الجزائري سلطتها في إصدار مقرر الوضع تحت نظام المراقبة الالكترونية تتجلى في حالة واحدة والمتمثلة في الرقابة القضائية في مرحلة التحقيق، وذلك

[1]- المادة 125 مكرر 1، قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم بالأمر 15-02.

عندما يفصل قاضي التحقيق برفع الرقابة القضائية بأمر مسبب في أجل خمسة عشر يوما من تاريخ تقديم الطلب من المتهم أو وكيل الجمهورية[1].

ثانياً: الجهة المختصة بإصدار حكم المراقبة الالكترونية أثناء صدور الحكم

أ: قاضي الحكم

كجهة مختصة بإقرار العقوبة يصدر قاضي الحكم عقوبة الوضع تحت المراقبة الالكترونية من تلقاء نفسه[2]، أو بناء على طلب المحكوم عليه شخصيا أو عن طريق محاميه سواء في حالة ما إذا كانت العقوبة المقررة لا تتجاوز **3 سنوات** أو كانت العقوبة المتبقية لا تتجاوز هذه المدة ، وذلك بإلزامه بالبقاء في منزله أو في مكان معين خارج الفترات المحددة، كما يجوز لقاضي تطبيق العقوبات إخضاع الشخص للسوار الالكتروني بتدبير أو أكثر كممارسة نشاط مهني أو متابعة تعليم أو تكوين مهني، وعدم ارتياد بعض الأماكن وعدم الاجتماع ببعض المحكوم عليهم إضافة إلى بعض الشروط السالفة الذكر كأن يثبت المعني مقر سكن أو إقامة ثابتا، أن يكون الحكم نهائي، أن لا يضر حمل السوار بصحة المعني، وأن يسدد المعني مبالغ الغرامات المحكوم بها[3].

ب: قاضي تطبيق العقوبات كجهة مختصة بتنفيذ المراقبة الالكترونية

يعمل قاضي تطبيق العقوبات على إجراءات المتابعة والتنفيذ المتعلق بالوضع تحت المراقبة الالكترونية[4]، والفصل في الإشكالات الناتجة عن ذلك بعد التأكد من أن المحكوم عليه قد لا يتعرض إلى أي أضرار صحية تمس سلامته نتيجة ارتدائه للسوار الالكتروني وتعمل المصالح الخارجية لإدارة السجون المكلفة بإعادة الإدماج الاجتماعي للسجون لمراقبة المحكوم عليه عن بعد وعن طريق الزيارات الميدانية وعن طريق الهاتف وترسل بذلك تقارير دورية لقاضي تطبيق العقوبات[5].

---

[1]– بن جدة محسن، مرجع السابق، ص 169،170.

[2]– المادة 5 مكرر 8 من قانون العقوبات.

[3]– عامر جوهر، وعبابسة الطاهر، "السوار الإلكتروني إجراء بديل للعقوبة السالبة للحرية في التشريع الجزائري"، مجلة الاجتهاد القضائي، العدد 16، مارس 2018، ص 190.

[4]– المادة 5 مكرر 10 من قانون العقوبات.

[5]– عامر جوهر، عبابسة الطاهر، مرجع السابق، ص 191.

ج: دور النيابة العامة

أكد المشرع الجزائري أنه بعد صدور الحكم النهائي على المعني يتم تقديمه أمام النيابة العامة لتنفيذ العقوبة، وإذا التمست هذه الأخيرة تقديم طلب الاستفادة من نظام المراقبة الالكترونية وتبين لها أنه تتوافر شروط الوضع تحت هذا النظام، تقوم بسماع أقوال المحكوم عليه وترسل نسخة منها إلى القاضي تطبيق العقوبات مقر سكناه، كما يتعين عليها تبليغ المعني على ضرورة السعي شخصيا لاستكمال ملفه وتقديمه دون تأخير ابتداء بتقديم الطلب على مستوى أمانة قاضي تطبيق العقوبات[1]، جاز لكل منهما أن يلتجأ إلى غرفة الاتهام التي تصدر قرارها في أجل **عشرين (20) يوما** من تاريخ رفع القضية إليها، وفي كل الأحوال لا يحوز تجديد طلب الرقابة القضائية المقدم من المتهم أو محاميه، إلا بانتهاء مهلة الشهرين من تاريخ رفض الطلب السابق.

الفرع الثاني: تطبيق المراقبة الإلكترونية وحالات إلغائها

أولاً: التزامات المحكوم عليه

يحب على الشخص الموضوع تحت المراقبة الالكترونية أن يضع السوار **24 ساعة على 24 ساعة** كما ينبغي عليه أن يحترم الأوقات والأماكن المحددة لتنقلاته من طرف قاضي تنفيذ العقوبة، ذلك أن جوهر المراقبة الالكترونية يتضمن منع الشخص من مغادرة أو الغياب عن بيته أو عن الأماكن المحددة من طرف قاضي تطبيق العقوبة ، ذلك أن جوهر المراقبة يتضمن منع الشخص من مغادرة أو الغياب عن بيته أو عن الأماكن المحددة من طرف قاضي تنفيذ العقوبة ، وذلك خلال المدة التي يحددها في قراره[2].

وبالتالي يخضع المستفيد من المراقبة الالكترونية وجوبية وأخرى اختيارية تخضع لسلطة القاضي تطبيق العقوبات

أ: الالتزامات الأساسية

يقع على المستفيد من المراقبة الالكترونية تطبيق التزام أساسي ومنطقي يتمثل في ضرورة حمل السوار الالكتروني، وأن يحترم الأماكن والأوقات المحددة لتنقلاته من قبل

[1]– بن جدة محسن، مرجع السابق، ص 174.

[2]– عبد الرحمان خلفي، مرجع السابق، ص 260.

قاضي تطبيق العقوبات طيلة مدة العقوبة المحكوم بها[1] والتي لا يجوز أن تتجاوز **ثلاث سنوات**[2] كما يجب على المعني أن يلتزم بالبقاء في منزله أو في المكان المحدد من قبل القاضي خلال فترات محددة باستثناء الأوقات التي يسمح فيها له بالخروج لأغراض معينة مثل العمل أو الدراسة أو العلاج أو غيرها[3].

- مراعاة ممارسة المحكوم عليه لنشاطات مهنية

يعني ذلك أن قاضي تطبيق العقوبة حينما يحدد بمقرر الوضع تحت المراقبة الالكترونية الأماكن والأوقات التي يتقيد بها المحكوم عليه، يأخذ في الحسبان الأماكن التي يقصدها المحكوم عليه والأوقات التي يستغرقها بقاؤه بها عند متابعته لنشاط مهني أو متابعته لتكوين أو دراسة أو تربص

- شغل وظيفة

يراعي قاضي تطبيق العقوبات أثناء وضع مقرر الوضع تحت المراقبة الالكترونية حالة المحكوم عليه الذي يمارس شغلا أو وظيفة تساعده على الاندماج الاجتماعي فيستثني الأماكن والأوقات التي يقضيها العمل أو ممارسة الوظيفة من تلك الأماكن والأوقات الممنوعة على المعني بمقرر الوضع.

- متابعة العلاج

في الحالة التي يكون فيها المعني بمقرر الوضع تحت المراقبة الالكترونية يتابع علاجا طبيا، يستدعي تنقله إلى مكان واحدة أو عدة أماكن لمتابعة العلاج والذي يستغرق فيه فترات زمنية معينة هذه الأوقات والفترات التي ترتبط بالعلاج يأخذها قاضي تطبيق العقوبات بعين الاعتبار ضمن الأماكن والأوقات المحددة بمقر الوضع[4].

---

[1]- بهلول مليكة، مرجع السابق، ص 426.

[2]- المادة 150 مكرر 1، قانون تنظيم السجون وإعادة إدماج الاجتماعي للمحبوسين.

[3]- المادة 150 مكرر 5، من نفس القانون.

[4]- صديقي عبد القادر، "الوضع تحت المراقبة الالكترونية كبديل لتنفيذ العقوبة السالبة للحرية"، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 01، ديسمبر 2018، ص 107.

ب: الالتزامات الاختيارية

يمكن لقاصي تطبيق العقوبات أن يخضع المستفيد من المراقبة الالكترونية لالتزام أو أكثر.

- ممارسة نشاط مهني أو تعليمي

يمكن للمحكوم عليه بعمله أو التعليم لتعزيز فرص إعادة اندماجه في المجتمع

- تحديد الأماكن التي يمكن دخولها أو عدمها

يمكن للقاضي تحديد الأماكن التي يسمح للشخص المراقب دخولها أو عدمها مثل مناطق تجمع الجريمة أو الأماكن التي يمكن أن تكون تحتوي على مخاطر

- تقييد الاجتماع ببعض الأشخاص

يمكن للقاضي تحديد الأشخاص الذين يمكن للشخص التفاعل معهم ويمكن أن يتضمن ذلك تقييد الاجتماع بالمجرمين السابقين أو شركائهم في الجريمة[1].

- الالتزام بشروط العلاج أو التأهيل

يمكن تحديد شروط معينة للعلاج الصحي أو التأهيل الاجتماعي أو النفسي التي يجب على الشخص المراقب الالتزام بها لتحسين حالته وإعادة اندماجه في المجتمع.

كما يتضمن الوضع تحت المراقبة الالكترونية إلزام الشخص بالاستجابة لاستدعاءات القاضي أو السلطة العمومية التي يعينها القاضي وهذا يهدف إلى ضمان الامتثال والتواصل المستمر بين الشخص والسلطات المعنية[2].

ثانياً: جزاء إخلال المحكوم عليه بالتزاماته

لقد حدد المشرع الجزائري الحالات التي يمكن فيها لقاضي تطبيق العقوبات بعد سماع المعني إلغاء الوضع تحت المراقبة الالكترونية.

[1]- المادة 150 مكرر 6، قانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين.

[2]- المادة 150 مكرر 6، من نفس القانون.

أ- إذ يلزم المراقب بالشروط المفروضة عليه وجود أسباب مشروعة يمكن للقاضي اتخاذ قرار بإلغاء المراقبة الالكترونية

ب- في حالة الحصول على إدانة جديدة ضد الشخص المراقبة يمكن للقاضي اتخاذ قرار الإلغاء نظرا لتغيير ظروف القضية

ت- إذا طلب الشخص المراقبة نفسه إلغاء المراقبة الالكترونية وقدم أسباب مقبولة لذلك[1].

كما يجوز للشخص المعني في التظلم ضد قرار الإلغاء المقرر الوضع تحت نظام المراقبة أمام لجنة تكييف العقوبة التي أوجب عليها الفصل في أجل **خمسة عشر(15) يوما** من تاريخ إخطارها بعد دراسة الأدلة المقدمة من خلاله اتخاذ قرار بشأن صحة الوضع تحت المراقبة الالكترونية أو إمكانية استمرارها أو إلغاؤها[2].

كما يمكن للنائب العام الاستجابة إذا كان يعتقد أن الوضع تحت المراقبة الالكترونية يشكل خطير على الأمن والنظام العام في هذه الحالة يمكن للنائب العام أن يقدم طلب إلى لجنة تكييف العقوبات بإلغاء وضع الشخص تحت المراقبة الالكترونية، ويتوجب على اللجنة دراسة الطلب واتخاذ قرار بشأنه في مدة لا تتجاوز **عشرة أيام** من تاريخ استلام الأخطار بالطلب، هذا القرار يكون نهائيا ولا يمكن الطعن فيه مما يعني أنه لا يمكن للأطراف المعنية أن تتقدم بأي طعن في هذا القرار الذي تقرره لجنة تكييف العقوبات[3].

نجد نفس الحالات تقريبا محددة في التشريع الفرنسي حيث أجيز لقاضي تطبيق العقوبات أن يسحب قرار الوضع تحت المراقبة الالكترونية المقررة من المحكمة في الحالات الآتية:

- إذا طلب المحكوم عليه في حالة تعارض مع حياته الخاصة
- عدم الالتزام بالقيود المفروضة عليه
- سوء السلوك
- رفض المحكوم عليه الامتثال لتعديل شروط تنفيذ الوضع تحت المراقبة

[1]- المادة 150 مكرر 10، قانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين.

[2]- المادة 150 مكرر 11، من نفس القانون.

[3]- المادة 150 مكرر 12، من نفس القانون.

- حالة صدور حكم جديد بالإهانة

كما حرص كل من المشرع الجزائري والفرنسي على توفير الضمانات الكافية للمحكوم عليه في مواجهة سحب أو إلغاء مقرر الوضع تحت المراقبة الالكترونية من خلال سماع المعني قبل اتخاذ قرار الإلغاء[1].

جريمة الهروب من المراقبة الالكترونية

تعد جريمة الهروب من المراقبة الالكترونية من جرائم الجنح وتتكون هذه الجريمة كأية جريمة جنائية من ركنين مادي ومعنوي وشرط مفترض وذلك على النحو التالي:

الشرط المفترض:

يتمثل في كون الفاعل خاضع لإجراء المراقبة وهذا ما تطرق إليه المشرع الجزائري في قانون العقوبات المعدل بقوله "كل ما كان موقوفا للنظر أو محبوسا أو موضوعا تحت المراقبة الالكترونية بمقتضى أمرا أو قرار أو حكم قضائي، يهرب أو يحاول الهروب من الأماكن التي خصصتها السلطة المختصة لتوقيفه للنظر أو وسيلة النقل أو السوار الالكتروني[2].

الركن المعنوي:

جريمة الهروب هي جريمة عمدية وهو ما يتطلب توافر العنصر الجنائي بعنصريه العلم والإرادة[3].

العقوبة:

يعاقب كل من قام بفعل الهروب من المراقبة الالكترونية بالحبس من **شهرين (2)** إلى **ثلاث (3) سنوات**[4]، كما شدد المشرع في العقوبة في حالة الهروب أو الشروع في

---

[1]– صورية بورباية، عبد الحليم موساوي، "السوار الالكتروني بديل العقوبة السالبة للحرية في التشريع الجزائري والتشريع المقارن"، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد 6، العدد 1، سنة 2022، ص 1326.

[2]– المادة 1/18 قانون العقوبات التي تعدل وتمم المواد 188، 189، 190، 191، 192 و195 مكرر من الأمر رقم 66-156 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق لـ 8 يونيو سنة 1996.

[3]– رامي متولي القاضي، مرجع السابق، ص 321.

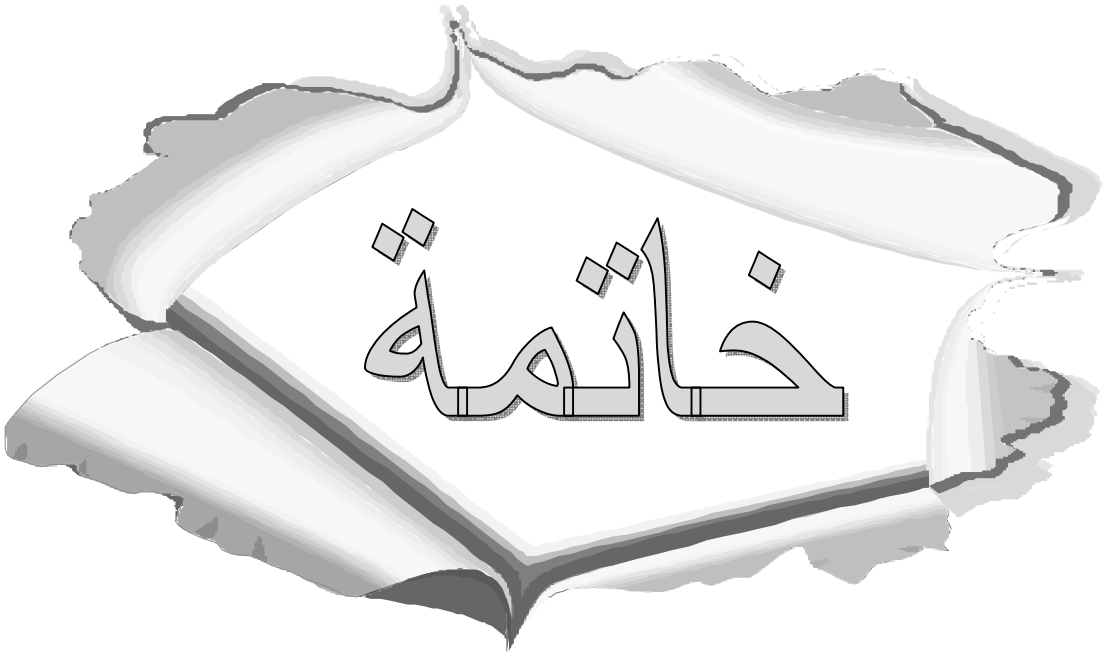
[4]– المادة 1/18 قانون العقوبات المعدل والمتمم.

الهروب من المراقبة الالكترونية بعقوبة **سنتين (2)** إلى **خمس (5) سنوات** وذلك إذا كان الهروب عن طريق العنف، التهديد ضد الأشخاص، أو بواسطة كسر السوار الالكتروني[1].

[1]– المادة 2/18، من قانون العقوبات المعدل والمتمم.

ملخص:

نظام المراقبة الالكترونية يعد من التطورات الحديثة في النظام القانوني الجزائري، فهو مغيره من الأنظمة يتميز بمجموعة من الصور أولا كإجراء في قانون الإجراءات الجزائية ثم كآلية لتكييف العقوبة وبصفة رسمية كبديل للعقوبات السالبة للحرية قصيرة المدة تتولى الجهات المختصة مسؤولية ضمان فاعلية هذا النظام، من خلال إصدار تعليمات تنفيذ المراقبة الالكترونية كبديل للحكم السجني، وسواء قبل صدور الحكم أو أثناءه أو بعده، ونتيجة لذلك يتوجب على المحكوم به الالتزام بمجموعة من الشروط التي تفرضها السلطات، حيث يعد أي تجاوز لهذه الشروط سببا لإلغاء التحكم الالكتروني وحرمان المحكوم به من فوائد هذا النظام.


خاتمة

من خلال دراسة موضوع المراقبة الالكترونية، نجد أنها تستند إلى عدة عوامل ودوافع، من أبرزها المساوئ الناتجة عن العقوبات السالبة للحرية قصيرة المدة وما تسببه من عودة إلى الإجرام، هذا الأمر دفع فقهاء القانون إلى دراسة العديد من التجارب، وأشهرها التجربة الأمريكية التي كانت نقطة البداية لظهور هذا النظام وما حملته من ايجابيات، ونتيجة لذلك تمّ تبني هذا النظام في العديد من التشريعات بما في ذلك التشريع الجزائري، الذي اعتمده أولا كآلية لتكييف العقوبة في قانون تنظيم السجون، ثم كإجراء في قانون الإجراءات الجزائية، وأخيرا كبديل رسمي للعقوبات السالبة للحرية قصيرة المدة في تعديله الأخير.

ومن أهم **النتائج** التي تم الوصول إليها خلال دراسة موضوعنا هذا:

- المراقبة الالكترونية هي استخدام تكنولوجيا رقمية لمراقبة الأفراد المحكوم عليهم بعقوبة سالبة للحرية، يتم تطبيق هذا النوع من العقوبات للتقليل من اكتظاظ السجون وتكلفته، إضافة إلى الحماية العود.
- يعتبر نظام المراقبة الالكترونية أداة فعالة لتخفيف حماية شاملة للفرد، وإعادة تأهيله وتقرير تقبل المجتمع للفرد المراقب.
- تزخر المراقبة الالكترونية بجملة من الخصائص الفريدة، التي تميزها عن أنظمة المشابهة لها، بما في ذلك الإفراج المشروط والعمل للنفع العام.
- نظام المراقبة الالكترونية نظام ذو طابع رضائي، يقتضي موافقة المستفيد منه نظرا لتداخله مع الحقوق الشخصية المتعلقة به، ويتطلب التوافق مع مبادئ العدالة واحترام الحقوق الأساسية للإنسان.
- بناءً على حالة المستفيد وانتهاكه للالتزامات المفروضة عليه، أقرّ المشرع الجزائري تعليق الوضع تحت المراقبة الالكترونية إلى السجن لاستكمال الفترة المتبقية.

- في حال إلغاء المراقبة الالكترونية بسبب انتهاك التزامات المستفيد للشروط المفروضة عليه، يبقى هذا الإلغاء مشمولا للسلطة التقديرية للجهات المختصة، بشرط أن يتم استماع المستفيد أولا، لأن هذا الأخير يعتبر ضمانا قانونيا يهدف إلى حماية حقوقه.
- وفي الأخير لا يمكن التأكد من مدى نجاعة ونجاح هذا النظام لتطوير المنظومة العقابية إلى غاية تطبيقه فيما بعد تقييمه.

تقودنا كل النتائج الخاصة بالدراسة إلى تقديم **الاقتراحات** الآتية:

بما أن المشرع الجزائري أقر المراقبة الالكترونية في تعديله الجديد لقانون العقوبات كبديل للعقوبة السالبة للحرية بصفة رسمية:

- من المستحب إدراج موضوع المراقبة الالكترونية في برامج الحملات التحسيسية لزيادة الوعي، وتهيئة المجتمع لتطبيقه بإبراز جملة من الايجابيات التي تعود على الفرد والمجتمع، لأنه من الصعب تقبل فكرة مجرم يقضي عقوبته خارج المؤسسة العقابية.
- نُوصي باستحداث فرع مختص، يشرف على كل ما يتعلق بالمراقبة الالكترونية من الجانبين الفني والتقني.
- اقتراح تنفيذ المراقبة الالكترونية بديلا عن الأحكام السالبة، خاصة بالنسبة لمن ليس لهم القدرة على الامتثال لأحكام الغرامات المالية.
- تقرير عقوبات أكثر صرامة في حالة الإخلال بالتزامات المراقبة الالكترونية كمضاعفة مدة العقوبة، بدلاً من إتمام ما تبقى منها فقط.


المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أ: القوانين

01 الأمر 66-155 المؤرخ في 08 جوان 1966 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم.

02 الأمر 66-156 المؤرخ في 08 جوان 1966 المتضمن قانون العقوبات المعدل والمتمم.

03 قانون رقم 05-04 المؤرخ في 06 فيفري 2005 المتضمن قانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين، المعدل والمتمم.

04 قانون رقم 15- 12 المؤرخ في 15 جويلية 2015 المتضمن قانون حماية الطفل، المعدل والمتمم.

ب: المؤلفات

01 أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، ط1، 2008.

02 سعيد بوعلي، شرح قانون العقوبات الجزائري –القسم العام- سلسلة مباحث في القانون، دار بلقيس، دار البيضاء الجزائر، ط4، سنة 2021.

03 عبد الرحمان خلفي، العقوبات البديلة (دراسة فقهية تحليلية تأصيلية مقارنة)، دار النشر المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، ط1، 2015م.

04 عمر سالم، المراقبة الالكترونية طريقة حديثة لتنفيذ العقوبة السالبة للحرية خارج السجن، ط2، دار النهضة العربية، القاهرة، دون سنة.

ج: المقالات

01 أحمد هياجتة ومها الزرعوني، المراقبة الالكترونية كبديل لعقوبة الحبس قصير المدة في التشريع الإماراتي"دراسة مقارنة "،مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية، المجلد 20، العدد 3، سبتمبر، 2023

02 أمحمدي بوزينة أمنة ،شروط تطبيق العمل للنفع العام (دراسة مقارنة بين القانونين الفرنسي والجزائري)، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، المجلد 52، العدد 4

03 بدري فيصل ،الوضع تحت المراقبة الالكترونية –السوار الالكتروني كبديل للعقوبة السالبة للحرية قصيرة المدة – مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 2،العدد 10، جوان ،2010

04 بلعرابي عبد الكريم وعبد العالي بشير، نظام المراقبة الالكترونية نحو سياسة جنائية جديدة، مجلة القانون والمجتمع، المجلد05، العدد02.

05 بهلول مليكة، الرقابة الالكترونية –آلية لعصرنة قطاع العدالة الجزائية–، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 06، العدد 01، جوان .2021

06 بوشربي مريم وعبابسة نسمة، المراقبة الالكترونية كأسلوب حديث للمعاملة العقابية في ظل القانون18-01 المعدل لقانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج للمحبوسين، مجلة دائرة البحوث، والدراسات القانونية والسياسية، مخبر الدراسات والنظم السياسية، العدد 06، 2019

07 جبيري ياسين وعثماني عز الدين، "البدائل المعاصرة للعقوبة السالبة للحرية –المراقبة الالكترونية نموذجا–"، مجلة الدراسات القانونية، المجلد 8، العدد 01، جانفي 2022.

08 خليفي سمير، المراقبة الالكترونية باستعمال السوار الالكترونية "عقوبة خارج أسوار المؤسسة الهقابية"، المجلة المتوسطية للقانون والاقتصاد، المجلد 07،العدد 02، السنة 2022.

09 راشد حمد البلوشي، نظام المراقبة الالكترونية بواسطة السوار الإلكتروني كبديل للعقوبات السالبة للحرية:دراسة مقارنة، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، المجلد 10، العدد 4، سبتمبر 2022

10 راضية مشري ومونة مقلاتي، "الوضع تحت المراقبة الالكترونية في السياسة العقابية

الجزائرية"، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، السنة 2022، العدد 3.

11 رامي متولي القاضي، نظام المراقبة الالكترونية في القانون الفرنسي والمقارن، مجلة الشريعة، جامعة الإمارات العربية، المجلد 29، العدد 63، جويلية 2015.

12 رتيبة بن دخان، الوضع تحت المراقبة الالكترونية –السوار الالكتروني في التشريع الجزائري– مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، دون دار النشر، دون سنة.

13 سارة معاش، العقوبات السالبة للحرية في التشريع الجزائري، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، ط1، 2016.

14 سعاد خلوط و عبد المجيد لخذيري ، "الوضع تحت المراقبة الإلكترونية كآلية مستحدثة للتفريد العقابي في التشريع الجزائري وفقا لقانون 18-01" ، مجلة البحوث و الدراسات ، المجلد 15 ، العدد 02، 2018.

15 شريفي صارة، "مدى جدية القضاء الجزائري في تطبيق نظام المراقبة الالكترونية (دراسة مقارنة مع أهم التشريعات العربية والغربية)"، مجلة الدراسات القانونية (صنف ج)، المجلد 7، العدد 2، جوان 2021.

16 صديقي عبد القادر، "الوضع تحت المراقبة الالكترونية كبديل لتنفيذ العقوبة السالبة للحرية"، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 01، ديسمبر 2018.

17 صريفان مصطفى رشيد وحسين عباس حميد، نظام المراقبة الالكترونية كبديل للعقوبات السالبة للحرية، مجلة كلية القانون للعلوم السياسية، المجلد 11، العدد 41، سنة 2022.

18 صورية بورابة، عبد الحليم موساوي، "السوار الالكتروني بديل العقوبة السالبة للحرية في التشريع الجزائري والتشريع المقارن"، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد 6، العدد 1، سنة 2022.

19 صياد كريم، تكريس نظام المراقبة الالكترونية للسجين في التشريع العقابي الجزائري، مجلة معارف، المجلد 14، العدد 01، جوان 2019.

20 ضريف شعيب، "المراقبة الالكترونية للمحكوم عليهم في السياسة العقابية الجزائرية"، المجلة الإفريقية للدراسات القانونية والسياسية، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، المجلد 03، العدد 01، جوان 2019.

21 عامر جوهر، وعبابسة الطاهر، "السوار الإلكتروني إجراء بديل للعقوبة السالبة للحرية في التشريع الجزائري"، مجلة الاجتهاد القضائي، العدد 16، مارس 2018.

22 عبد اللطيف بوسري، العقوبة الرضائية وأثرها في ترشيد السياسة العقابية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة 1 الجزائر، 2017-2018.

23 عرشوش سفيان، المراقبة الالكترونية كبديل عن الجزاءات السالبة للحرية، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، العدد 08، الجزء 01، جوان 2017.

24 فريد روابح، السوار الالكتروني مراقبة الكترونية بديلة عن عقوبة الحبس، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد 04، العدد 02، جوان 2019.

25 فؤاد جحيش، مدخل إلى نظام الوضع تحت المراقبة الالكترونية، مجلة المعارف، المجلد 17، العدد 02، ديسمبر 2022.

26 قتال جمال، الوضع تحت المراقبة الإلكترونية وفقاً لمقتضيات القانون رقم 18 – 01 المتضمن قانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين، مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 04، العدد 01، 2020.

27 كريمة خطاب، "الوضع تحت المراقبة الالكترونية في قانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد11، العدد01، جانفي 2022.

28 ليلى طلبي، الوضع تحت المراقبة الالكترونية، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد أ، عدد 47، جوان ،2017

29 محمد المهدي بكراوي وآخرون، نظام الوضع تحت المراقبة الالكترونية في التشريع الجزائري، مجلة آفاق علمية، المجلد 11، العدد 03، سنة 2019

30 محمد بن حميد المزمومي، المراقبة الالكترونية كبديل للعقوبة السالبة للحرية– دراسة في ضوء النظام السعودي والأنظمة المقارنة، مجلة صوت القانون، المجلد 07، العدد 02، نوفمبر 2020.

31 محمد بوكماش وأسماء حقاص، نظم الوضع تحت الرقابة الالكترونية، مجلة الحقوق والحريات، المجلد 05، العدد 01، .2019

32 مهداوي محمد صالح، أسود ياسين، "نظام المراقبة الالكترونية في التشريع الجزائري"، مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، المجلد 05، العدد 03، 2021.

33 نبيلة صدراتي، "الوضع تحت المراقبة الالكترونية كنظام جديد لتكييف العقوبة (دراسة في ضوء القانون رقم 18-01، المتمم لقانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين"، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، العدد 9، جوان 2018.

34 هارون نورة، تأثر السياسة العقابية الجزائرية بالتطور التكنولوجي: الوضع تحت المراقبة الالكترونية، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد 11، العدد4، 2022

35 ويزة بلعسلي، الوضع تحت نظام المراقبة الالكترونية باستعمال السوار الإلكتروني (آليات ترشيد السياسة العقابية المغامرة)، مجلة مخبر الحقوق والحريات في الأنظمة المقارنة، المجلد 04، العدد 5، 2018

د: الأطروحات

01 بن جدة محسن، تنفيذ العقوبة السالبة للحرية بالوضع تحت المراقبة الالكترونية، في القانون المقارن، أطروحة دكتوراه، تخصص قانون جنائي وعلوم جنائية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة يحي فارس، المدية (الجزائر)، سنة 2022-2021

02 جومي بن عيسى، السوار الالكتروني والعمل للنفع العام كبديل للحبس والعقوبات في القانون المقارن، أطروحة دكتوراه، جامعة وهران 2 محمد بن أحمد، الجزائر، تخصص قانون خاص، 2022

03 سعود أحمد، "بدائل العقوبة السالبة للحرية، عقوبة العمل للنفع العام نموذجا"، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان (الجزائر)، 2017/2016.

04 منيرة بنت حمود المطلق، المراقبة الالكترونية، دراسة فقهية تأصيلية تطبيقية، مجلد كلية الشريعة والقانون بتفهنا الأشراف دقهلية، العدد 25، سنة 2022، الإصدار الثاني، الجزء 3.

هـ: مذكرات الماجستير

01 اليازية سلطان الظاهري، الوضع تحت المراقبة الالكترونية في التشريع الإماراتي، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في القانون العام، جامعة الإمارات العربية المتحدة، كلية القانون قسم القانون العام، نوفمبر، 2020.


الفهرس

العنوان	الصفحة
الشكر والعرفان	
الإهداء	
المقدمة.....	01 – 03
الفصل الأول: ماهية المراقبة الالكترونية	
تمهيد	05
المبحث الأول: مفهوم المراقبة الالكترونية	06
المطلب الأول: نشأة وتطور المراقبة الالكترونية	06
الفرع الأول: في ظل التشريعات الغربية	06
الفرع الثاني: في ظل التشريعات العربية	08
المطلب الثاني: تعريف المراقبة الالكترونية وخصائصها	11
الفرع الأول: تعريف المراقبة الالكترونية	11
الفرع الثاني: خصائص المراقبة الالكترونية	16
المطلب الثالث: الجدل الفقهي حول نظام المراقبة الالكترونية	18
الفرع الأول: مؤيدي نظام المراقبة الالكترونية	19
الفرع الثاني: معارضي الوضع تحت نظام المراقبة الالكترونية	21
الفرع الثالث: موقف المشرع الجزائري	22
المبحث الثاني: الطبيعة القانونية لنظام المراقبة الالكترونية وتمييزها عن الأنظمة المشابهة لها	24
المطلب الأول: الآراء الفقهية حول الطبيعة القانونية لنظام المراقبة الالكترونية	24
الفرع الأول: المراقبة الالكترونية إجراء احترازي واستثنائي	24
الفرع الثاني: المراقبة الالكترونية عقوبة جنائية	25
الفرع الثالث: المراقبة الالكترونية حسب المرحلة الإجرائية	26
الفرع الرابع: المراقبة الالكترونية وسيلة مستحدثة للتقييد العقابي	26
المطلب الثاني: تمييز المراقبة الالكترونية عن الأنظمة المشابهة لها	27

الفرع الأول: نظام المراقبة الالكترونية ونظام الإفراج المشروط	27
الفرع الثاني: المراقبة الالكترونية ونظام الرقابة القضائية	29
الفرع الثالث: نظام المراقبة الالكترونية ونظام العمل للنفع العام	29
الفرع الرابع: نظام المراقبة الالكترونية ونظام إيقاف التنفيذ	31
الفصل الثاني: آليات الوضع تحت نظام المراقبة الإلكترونية	
المبحث الأول: ضوابط تنفيذ الوضع تحت المراقبة الإلكترونية	36
المطلب الأول: صور الوضع تحت نظام المراقبة الإلكترونية	36
الفرع الأول: المراقبة الإلكترونية كعقوبة بديلة للعقوبات قصيرة المدة ونظام لتكييف العقوبة	36
الفرع الثاني: نظام المراقبة الإلكترونية كإجراء	37
المطلب الثاني: شروط الوضع تحت المراقبة الإلكترونية	38
الفرع الأول: الشروط المتعلقة بالأشخاص المحكوم عليهم	38
الفرع الثاني: الشروط الفنية والمادية لتطبيق المراقبة الإلكترونية	42
المبحث الثاني: آلية تنفيذ المراقبة الإلكترونية	46
المطلب الأول: تقنيات المراقبة الإلكترونية	46
الفرع الأول: أجهزة المراقبة الإلكترونية	46
الفرع الثاني: نظام عمل أجهزة المراقبة الإلكترونية	48
المطلب الثاني: النظام القانوني للمراقبة الإلكترونية	50
الفرع الأول: الجهات المختصة بإصدار مقرر الوضع	50
الفرع الثاني: تطبيق المراقبة الإلكترونية وحالات إلغائها	52
الخاتمة	60 - 61
قائمة المصادر والمراجع	63 - 68
فهرس المحتويات	-
ملخص	-

الملخص:

نظام المراقبة الالكترونية أو ما يعرف بالسوار الالكتروني إجراء بديل العقوبة السالبة للحرية بتقنيات مستحدثة نشأت من عدة عوامل ودوافع، كان أبرزها المساوئ الناتجة عن العقوبات السالبة للحرية قصيرة الأمد، مثل تكرار الجرائم وتطوير الغرائز الإجرامية. دفع هذا الوضع فقهاء القانون إلى استكشاف العديد من التجارب، من بينها وأشهرها التجربة الأمريكية التي شكلت الأساس لبداية ظهور هذا النظام. وقد أظهرت هذه التجربة إيجابيات عديدة أدت إلى اعتمادها في العديد من التشريعات، بما في ذلك التشريع الجزائري. فقد اعتمدها المشرع الجزائري أولاً كآلية لتكييف العقوبات في قانون تنظيم السجون، ثم كإجراء في قانون الإجراءات الجزائية، وأخيراً كبديل رسمي للعقوبات السالبة للحرية في قانون العقوبات وفقاً لتعديله الأخير.

Summary:

electronic monitoring system or electronic bracelet is a procedure applied

Instead of deprivation of liberty punishment using urban technology emerged by many Reasons and factors, the most notable reason was the negative effects especially the punishment of short duration deprivation of liberty, also Repeating crimes and criminal motives , that situation forced legal scholars to explore lot of experiments , specifically the American one, that considered a basis for the beginning of this regulation, these experiments showed many positives that makes legislations depend on it , like the Algerian ; the Algerian legislator used it firstly as a mechanism to adapt sanctions in the prison organization law, and finally as an official alternative for the deprivation of liberty sanctions in the penal code in it last amending .


تم بحمد الله